الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غارداية
كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبين : – قرادي معمر
–بن زيادي أحمد

بعنوان :

دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد منح الائتمان في البنوك التجارية

دراسة حالة بعض البنوك التجارية الناشطة بولاية غارداية

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : .....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ د. مصيطفى عبد اللطيف	(أستاذ التعليم العالي– جامعة غرداية)	رئيسا
الأستاذ د. قطيب عبد القادر	(أستاذ التعليم العالي– جامعة غرداية)	مشرفا ومقررا
الأستاذ : بن أوذينة بوحفص	(أستاذ مؤقت – جامعة غرداية)	مشرفا مساعدا
الأستاذ د. بوخالفي مسعود	(أستاذ التعليم العالي– جامعة غرداية)	مناقشا

السنة الجامعية : 2018–2019

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، نشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، نحمدك ربي ونشكرك على أن يسرت لنا إتمام هذه الرسالة على الوجه الذي نرجو أن ترضى به عنا.

نتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل الدكتور: **مصيطفى عبد اللطيف** على ما قدمه لنا من إرشادات وتوجيهات لإنجاز هذا العمل بوجهه النهائي فله منا الشكر كله والتقدير والعرفان.

وجزيل الشكر لأستاذنا مساعد المشرف: **بن أوذينة بوحفص** على مجهوداته.

وتحية شكر وتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة التّي تساهم فّي إثرائها.

وأخيرا وليس آخرا نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان والتقدير لكل من ساهم وقدم لنا المساعدة والمشورى لإتمام هذه الدراسة. كل الشكر لعمال كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غارداية من أساتذة وإدارين، وكذا عمال المكتبة المركزية للجامعة.

الطالبين

- **قرادي معمر**
- **بن زيادي أحمد**

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى التي عبدت دعواتها لي طريق الخير والتوفيق،

أمي الكريمة حفظها الله.

إلى الذي حثني على العلم والعمل كل هذه السنين،

أبي الكريم حفظه الله.

فلهما مني فضل كبير يعجز الوفاء به أي إهداء أو تقدير.

إلى من تحملت معي الكثير فكانت نعم الرفيق

زوجتي العزيزة.

إلى نجوم سمائي ومصدر قوتي إخوتي وأخواتي جميعا.

إلى كل أصدقائي وزملائي.

إلى كل من علمني حرفا من الإبتدائي إلى ما بعد التدرج.

إلى كل باحث وطالب علم

قرادي معمر

الإهـداء

الحمد الله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية .

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى :

الذرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الإستحقاق، أنت أبي العزيز أطال الله عمرك.

رمز العطاء وصدق الإيباء إلى ذروة العطف والوفاء، لك أجمل حواء، أنت أمي الغالية أطال الله عمرك.

الذرع الناذر والذخر العامر أرجو التوفيق من القادر لأخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى الروح التي سكنت روحي زوجتي الغالية.

رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة .

إلى من هم إنطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل أصدقائي .

إلى كل عمال و عاملات المديرية الولائية للبريد .

إلى كل من مدّ يد المساعدة وساهم معنا في تذليل ما واجهتنا من صعوبات.

بن زيادي أحمد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مدى إسهام و ملائمة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة و أكثر قدرة على ترشيد قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية و درجة تأييد متخذي قرار منح الائتمان لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، ومدى إمكانية البنوك التجارية تجاوز تطبيق التكلفة التاريخية كأساس للقياس و تطبيق محاسبة القيمة العادلة التي تؤدي إلى جعل البيانات المالية (القوائم) أكثر قدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان، والتعرف على المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة لطالبي الائتمان. وقد وتم وضع الإشكالية التالية:هل يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على قرار توجيه الائتمان المصرفي ؟.

وقد توصلت الدراسة بعد تحليل معلومات الاستبيان إلى النتائج التالية: أن جودة الخصائص النوعية لمحاسبة القيمة العادلة تزيد في جعل المعلومات المالية ملائمة وتجعلها أكثر موثوقية وتوفر الوقت وذلك في اثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون ملائمة واقرب إلى الواقع الفعلي وذات مصداقية.

وتوصي الدراسة إلى تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في البنوك التجارية لتحسين جودة قرار منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية: محاسبة قيمة عادلة، معلومات مالية، ائتمان، بنوك تجارية، تكلفة تاريخية.

Abstract

The purpose of this study is to contribute to the adequacy of fair value accounting in making financial information appropriate and more able to rationalize the decision to grant credit in Algerian commercial banks and the degree of endorsement by the decision-makers to apply fair value accounting and the extent to which commercial banks can The application of historical cost as a basis for measurement and the application of fair value accounting, which leads to making financial statements more capable of influencing the decision approving the granting of credit, and identifying the constraints faced by credit-granting decision makers in commercial banks when analyzing financial items Measured in accordance with fair value accounting for credit applicants. The following problem has been developed: how does adopting fair value affect the decision to direct bank credit?.

After analyzing the questionnaire information, the study found the following results: The quality of fair value accounting is more conducive to making financial information more reliable and time-saving in demonstrating the handling of financial events and processes to be appropriate and closer to reality and credible.
The study recommends that fair value be applied as a basis for accounting measurement in commercial banks to improve the quality of the decision to grant credit.

Keywords: fair value accounting, financial information, credit, commercial banks, historical cost.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء	
الشكر والتقدير	
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	III
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للائتمان المصرفي والقيمة العادلة	
تمهيد الفصل الأول	23
المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي	24
المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي و أنواعه	24
المطلب الثاني : أهمية الائتمان المصرفي ومميزاته	30
المطلب الثالث : مخاطر الائتمان المصرفي وأسباب نشوئها	33
المبحث الثاني : القيمة العادلة أساس للقياس المحاسبي	36
المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للقيمة العادلة	37
المطلب الثاني:أهداف وأساليب القيمة العادلة	45
المطلب الثالث: مزايا وانتقادات استخدام القيمة العادلة	50
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	58
المطلب الأول : دراسات باللغة العربية	58
المطلب الثاني : دراسات باللغة الأجنبية	63
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	65
خلاصة الفصل الأول	67
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للقيمة العادلة	
تمهيد الفصل الثاني	69

قائمة المحتويات

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**70**
المطلب الأول : الأدوات المستخدمة	**70**
المطلب الثاني: طريقة جمع البيانات	**74**
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	**77**
المطلب الأول: تحليل البيانات	**77**
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	**82**
المطلب الثالث: تحليل النتائج	**91**
خلاصة الفصل الثاني	**85**
الخاتمة	**86**
المراجع	**90**
الملاحق	**95**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام قياس القيمة العادلة.	55
2-1	معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام قياس القيمة العادلة	57
1-2	توزيع الاستبانات على البنوك التجارية الجزائرية لولاية غارداية	70
2-2	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	70
3-2	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	71
4-2	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة بالعمل المصرفي	72
5-2	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	73
6-2	قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبانة	74
7-2	المقياس المستخدم في الدراسة	74
8-2	قيمة α%	75
9-2	اختبار الثبات عن طريق التجزئة النصفية	78
10-2	اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	79
11-2	اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	80
12-2	اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	81
13-2	اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	82
14-2	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير ملائمة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية لولاية غارداية	83
15-2	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية لولاية غارداية	84

قائمة الجداول

16-2	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير المعوقات	86
17-2	اختبار الفرضية الأولى	87
18-2	اختبار الفرضية الثانية	89
19-2	اختبار الفرضية الثالثة	90

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع الائتمان المصرفي	**30**
2-1	أنواع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك التجاري	**36**
3-1	المراحل التاريخية لتطور القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبة الأمريكية FASB	**39**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	التحليل الإحصائي	**95**
ملحق رقم (2)	استبانة	**104**

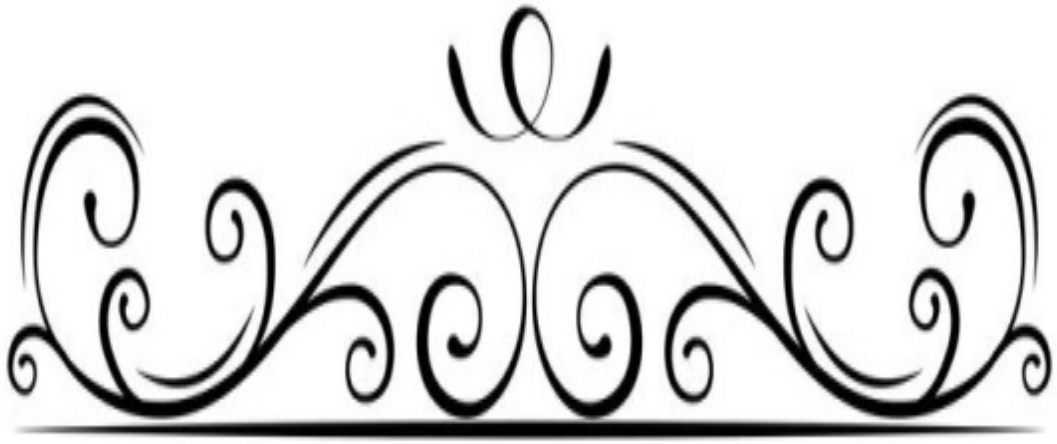

مقدمة

المقدمـــة

1- تمهيد

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لأي دولة و هذا للدور الفعال الذي يؤديه هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني و توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية، كما تعتبر البنوك المشكلة لهذا القطاع من أهم المؤسسات المالية نظرا للدعم الذي تقدمه للاقتصاد بمختلف مؤسساته و قطاعه.

رغم تعدد و تنوع الأنشطة التي تماسها البنوك، نتيجة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة كاتساع حجم البنوك، التوجه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات المصرفية، التقدم التكنولوجي...الخ إلا أن النشاط الائتماني المتمثل في وظيفة منح القروض يعتبر النشاط الأكثر أهمية،لأنه يمثل المصدر الرئيسي لربحية البنوك.

و في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تتسم بظروف عدم التأكد و المخاطرة التي يعيشها العالم اليوم، نشأت الحاجة إلى خلق مناخ استثماري و ائتماني يتسم بالمصداقية و الملائمة و الشفافية في المعلومات الحسابية، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية و الائتمانية و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إرساء مجموعة قواعد و معايير و إرشادات تنظم عملية دراسة و متابعة التسهيلات الائتمانية، و توفر الثقة لموظفي و إدارات الائتمان المختصة للعمل بدون أخطاء، وتوفر المرونة الكافية في سرعة اتخاذ القرار الائتماني.

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة المالية و ذلك بإصدار و تعديل العديد من معايير المحاسبة و التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، وعليه بدأت الهيئات المحاسبية الدولية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الموجودة الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية، حيث تم التحويل إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساسا و مقياسا للاعتراف و للقياس و للإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية.

2- الإشكالية الرئيسية

وعلى ضوء هذا تبرز لنا أهمية طرح الإشكالية التالية:

- **هل يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على قرار توجيه الائتمان المصرفي ؟.**

3-الإشكاليات الفرعية

ولخدمة الإشكالية الرئيسية ارتأينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية لولاية غارداية ؟.
- كيف تؤثر بنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية؟.
- فيما تتمثل المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة؟.

4-فرضيات البحث

وللإجابة على هذه الأسئلة تم وضع الفرضيات التالية:

- لا تساهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية لولاية غارداية.
- لا تأثر بنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية.
- عدم وجود معوقات تواجه متخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة.

5-مبررات اختيار الموضوع

- التعرف على مدى ملائمة تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية.
- الميول لمثل هذه المواضيع و الرغبة في التخصص في هذا المجال.

- علاقة الموضوع مع التخصص الذي ندرس فيه.
- محاولة تطبيق العلاقة في البنوك التجارية الجزائرية وربط التخصص مع المحاسبة وتدقيق المعلومات المالية.

6- أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من كونه يلقي الضوء على أهم العمليات التي تقوم بها البنوك ، لاسيما أن الائتمان الممنوح للعملاء يعتبر اخطر العمليات المصرفية التي يحقق من خلالها البنك عوائد ضخمة مقابلة بالمخاطر المحتملة الناجمة عن منح القروض ، انطلاقا من أن قرار منح الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالقوائم المالية لطالبي الائتمان التي تعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والتي توفر كافة المعلومات التي تسمح باتخاذ مثل هذا القرار، الأمر الذي يعطي دلالة واضحة لأقسام التسهيلات الائتمانية من حيث إعطاءه بيانات مالية صادقة وشفافة بعيدة عن التشويه والتضليل على اعتبار أن هذه المعايير تتكيف مع الأوضاع المستجدة. كما تنبع أهمية الدراسة من التوجه السائد نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة لتحل محل محاسبة التكلفة التاريخية، حيث من المتوقع أن تعكس محاسبة القيمة العادلة البيانات و القوائم المالية بصورة أكثر عدالة وملائمة لاتخاذ القرارات وترشيدها.

7- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى ملائمة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية الجزائرية لولاية غارداية من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية الجزائرية لولاية غارداية.
2- التعرف على المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية الجزائرية لولاية غارداية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة.

8- حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي : 2019/2018.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة على البنوك التجارية الجزائرية لولاية غارداية.
- **الحدود البشرية :** تم تطبيق هده الدراسة على موظفين في البنوك التجارية بالولاية.

9- المنهج المتبع

تماشيا مع موضوع الدراسة، تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة لجانب الأدبيات النظرية والتطبيقية من أجل الإلمام بجوانب موضوع البحث، أما في جانب الدراسة الميدانية فقد تم استخدام وإعداد استبيان وزع على مجموعة من البنوك التجارية لولاية غارداية بغية معرفة الإجراءات التي تقوم بها هذه البنوك في منح الائتمان.

10- صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على بعض المعلومات من البنوك التجارية محل الدراسة.
- عدم رغبة بعض العاملين في الإجابة على استمارة الاستبيان لأسباب مختلفة وغير موضوعية.

11- محتويات الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين : الأول نظري والثاني تطبيقي وجاءت تقسيمات هذه الفصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** خصصناه لمفاهيم حول الائتمان المصرفي والدراسات السابقة التي لها علاقة مع موضوع البحث، كما قسم بدوره إلى مبحثين:
  - المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي.
  - المبحث الثاني: القيمة العادلة أساس للقياس المحاسبي.

- **الفصل الثاني:** خصصناه لتبيان طريقة وأدوات الدراسة الاستبيانية التي قمنا بها في مجموعة من البنوك العاملة بولاية غارداية حيث قسم إلى مبحثين:
  - المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
  - المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي للائتمان المصرفي والقيمة العادلة

تمهيد الفصل الأول

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف و الخدمات التي تقدمها للمتعاملين، من بين هذه الوظائف منح الائتمان المصرفي الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر إيرادات البنك من جهة ومن جهة أخرى هو من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراته الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسطية، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد إذا لم يتم استخدامها بالطريقة الصحيحة، لذا أصبح من الضروري أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة بالائتمان من خلال وضع سياسة ملائمة لعملية منحه تضمن سلامته.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين ففي المبحث الأول سنقوم بعرض ماهية الائتمان المصرفي وأنواعه، أما فيما يخص المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الائتمان المصرفي وأهميته في الاقتصاد، والأسس التي يقوم عليها في منح هذا الائتمان، كما سنتطرق إلى أنواعه والمخاطر التي يمر بها عند منحه للمقترض في البنوك التجارية.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي و أنواعه

تنوعت و تعددت التعاريف حول الائتمان المصرفي شأنه شان الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، و الإدارية، والاجتماعية وعلى العموم فهو يرتكز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين و التي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر و الدفع المؤجل في المستقبل.

أولا- مفهوم الائتمان المصرفي

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً : هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها[1].

ويعرف صلاح الدين حسن السيسي الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء لالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف[2].

وتعرف القروض المصرفية بأنها: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل.

---

[1] عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، ايمان نجرو "**التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري** "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد 3 ،2006 ، ص194.

[2] صلاح الدين حسن السيسى،القطاع **المصرفي و الإقتصاد الوطني، القطاع المصرفي و غسيل الأموال**، القاهرة- عالم الكتاب، 1423هـ-2003م، ص25.

ولقد جاءت المادة 32من قانون البنوك المؤرخ في 19أوت 1986 لتعرف عملية منح الائتمان، بوصفها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعد منح على سبيل السلف، لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع.

بعض المفاهيم المرتبطة بالائتمان المصرفي

هناك عدد من المفاهيم ذات العلاقة و الارتباط بالائتمان هي: [1]

التسهيلات المصرفية

تتضمن التسهيلات التي يقدمها البنك لعملائه سواءا كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين ، بحيث يسمح لهم باستعمالها خلال مدد محددة ، و ضمن شروط و ضمانات محددة يتم الاتفاق عليها مسبقا ما بين البنك و عملائه ، و تكون هذه التسهيلات موثقة بعقود و مستندات توقع من قبل الطرفين (الدائن و المدين).

الجدارة الائتمانية

مدى قابلية المقترض في الحصول على الائتمان و تعتمد بشكل رئيس على المركز المالي و الائتماني للمقترض، و كلما كانت الجدارة الائتمانية للمقترض جيدة زادت فرصته و قدرته في الحصول على التسهيلات الائتمانية، و العكس صحيح.

المعاملة الائتمانية

أية معاملة قائمة على أساس دفع القيمة المقابلة لها في المستقبل.

سقف – حدود الائتمان

حدود التسهيلات المصرفية التي تمنح من قبل البنك لعملائه) المدينين (، تعني أقصى مقدار من الائتمان الذي يمنحه البنك لعميله بحيث لا يستطيع تجاوز هذا الحد أو السقف إلا بالحصول على موافقة إدارة الائتمان (مركزية الائتمان) ، أو يمثل تحديد سقف كلي للإقراض لقطاعات معينة أو الشركات ككل أو الأفراد.

[1]–محمد داود عثمان " **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره** "عمان دار الفكر ناشرون و موزعون ط 1 2013 – 1434 ، ص 25 – 26.

أداة الائتمان

عملية توثيق العلاقة بين البنك (الدائن) و المقترض (المدين) من خلال العقود الائتمانية حيث تبين حقوق و التزامات كل طرف من هذه الأطراف و من الأمثلة على ذلك : عقد الاعتماد المالي الذي يتم استخدامه في مجال الجاري مدين السحب على المكشوف ، و القروض و الشروط العامة لخصم الكمبيالات و الاعتمادات و الكفالات.

المنشآت الائتمانية

الجهات التي يتم من خلالها منح الائتمان، و تضم العديد من الجهات: مثل المؤسسات المالية، البنوك التجارية كانت تقليدية أو اسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية أو متخصصة و بيوت الخصم ووحدات الإقراض.

النظام الائتماني

كل ما يتعلق بالائتمان من منشآت ائتمانية و معاملات و الأدوات و القوانين و الأعراف المتعلقة بمنح الائتمان و تحصيله.

المخاطر الائتمانية

عدم تمكن المدين من تسديد التزاماته اتجاه البنك (الدائن) من حيث أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في المواعيد المتفق عليها، ووفقا للشروط المتفق عليها.

ثانيا: أنواع الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع و يصنف وفق طرق مختلفة نذكر منها ما يلي:

1 – حسب الغرض من الائتمان: تعرض البنوك التجارية أنواع من الائتمان المصرفي وفقا لمنظور النشاط الاقتصادي مثل:

أ- الائتمان الاستهلاكي :

هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية كالسيارات، الثلاجات، الغسالات ...الخ فهو بعنبر ائتمان شخصي، يمنح في اغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة و الشركات الأخرى. [1]

ب-الائتمان التجاري

هو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها التجارية (أي رأس المال العامل) ، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات[2].

ت-الائتمان الاستثماري

هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات و الأراضي و غيرها.[3]

2- من حيث المدة: و يعتبر هذا التقسيم أساسي حيث يتم خلاله تقسيم الائتمان حسب فترته أو أجل انقضائه إلى قصير متوسط و طويل الأجل.

أ- ائتمان قصير الأجل

هو ائتمان لا تزيد مدته عن سنة، و يمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة، كما يستعمل في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة، و بتميز هدا النوع بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر اجله.

ب - ائتمان متوسط الأجل

ويوجه هذا النوع لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها (07 سنوات)، مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة ...، و نظرا لطول المدة ، فان البنك يكون معرضا

---

[1]-طارق طه ، **إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2007 ، ص 452.

[2]-سيف هشام صباح فخري " **الائتمان المصرفي و دور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية** " ماجستير في المالية و المصرفية . كلية الاقتصاد.

[3]-حمزة محمود الزبيدي ، **ادارة الائتمان المصرفي و التحليل** الائتماني ، ط 1 مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ،ص 95.

لخطر تجميد الأموال ، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ، و ينقسم إلى نوعين : قروض قابلة للتعبئة : أي لن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذالك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه، أما النوع الثاني فهي قروض غير قابلة للتعبئة و هنا البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

ت – الائتمان طويل الأجل

نظرا لطبيعة هذه النوع (المبلغ الضخم و المدة الطويلة) ، تقوم به مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذالك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك عادة على جمعها. [1]

3. حسب شخصية متلقي الائتمان: و ينقسم الائتمان تبعا لهذا المعيار إلى:[2]

أ – الائتمان الخاص:

وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على هذا الائتمان على الملائمة المالية التي يتمتع الأفراد و المؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان (البنوك) .

ب –الائتمان العام:

يمنح هذا الائتمان لأشخاص القانون العام (للدولة و الهيئات و المؤسسات العامة و المصالح الحكومية)، حيث تعتمد قدر في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة و على الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية.

4. حسب ضمان الدين : طبقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي (غير مضمون) و ائتمان عيني:[1]

[1]–حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[2]–زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي،**أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص77.

أ – الائتمان الشخصي (قروض غير مضمونة):

لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد و بثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية العميل (حسن سمعته و متانة مركزه المالي)

ب –الائتمان العيني (قروض مضمونة):

يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه، و عادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القرض، و يسمى الفرق بين القيمتين باسم " هامش الضمان " و من الصور الشائعة لهذا النوع من الائتمان نذكر:

✓**القروض بضمان بضائع** :حيث تكون العين الضامنة للقروض من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان و يشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين و التأمين عليها.

✓**القروض بضمان الكمبيالات** : و هنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك و تكون هذه الكمبيالات مظهره للبنك.

✓**القروض بضمانات متنوعة** : هناك أنواع مختلفة من القروض تندرج تحت هذا النوع من السلف بضمان المرتبات، و كذلك اعتمادات المقاولين ، واعتمادات التصدير و الاستيراد.

[1]–الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ط 6 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007ص 74–75.

شكل رقم (1) : أنواع الائتمان المصرفي

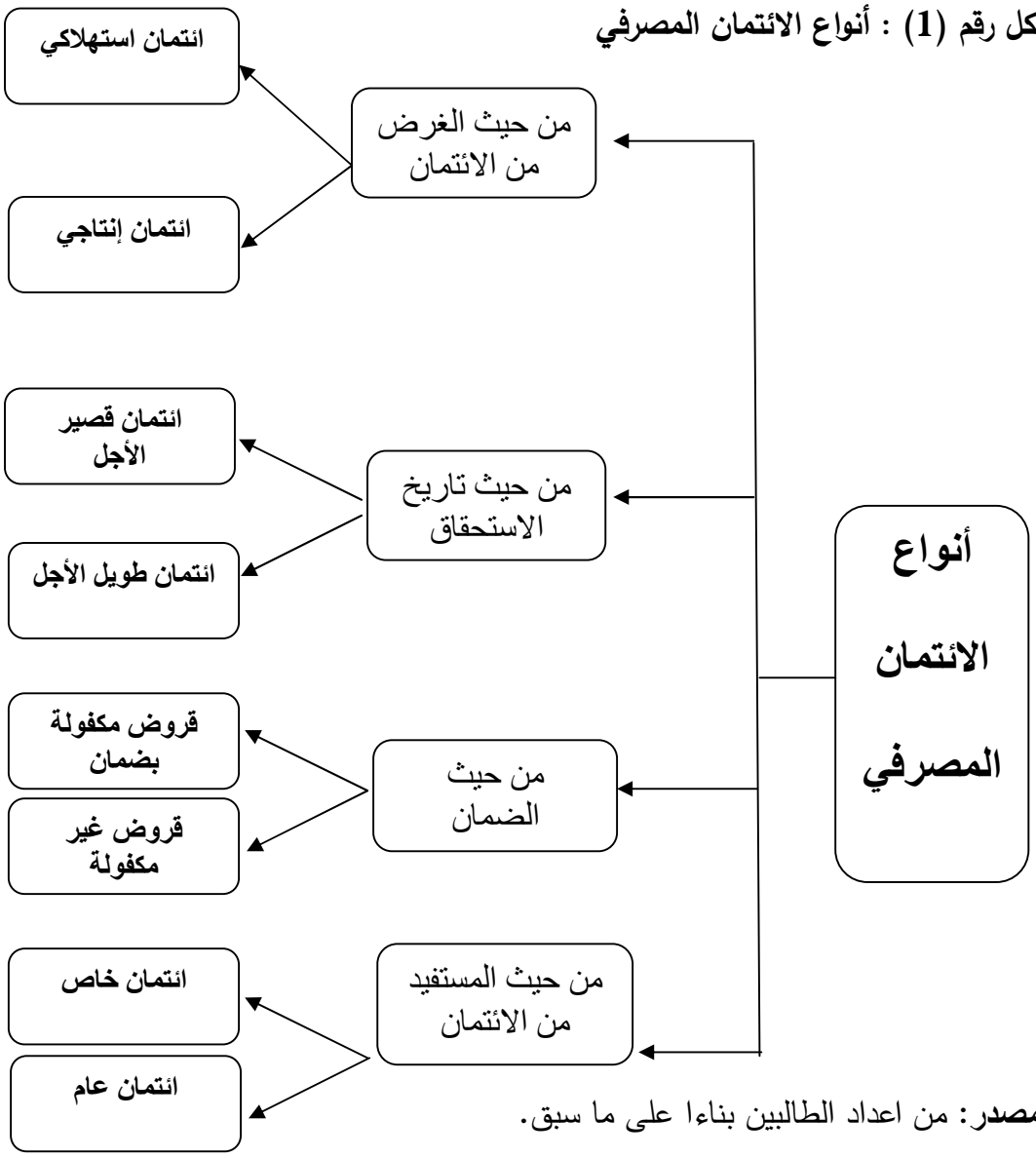

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على ما سبق.

المطلب الثاني : أهمية الائتمان المصرفي ومميزاته

أولا : أهمية الائتمان المصرفي

ان الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي في غاية الأهمية، لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل القومي.[1]

[1]- كلاخي خالدية، بوبات الطيب، ليلى الحاج واعمر- **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية (دراسة حالة)**، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- 2012-2013، ص36-37.

وتنبع الحاجة إلى الائتمان المصرفي نتيجة لعدم وجود توافق زمني بين تدفق الإيرادات داخل الاقتصاد وتدفق النفقات وقد أدى هذا الوضع المستمر مع طبيعة حركة الاقتصاد دائما إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض في وقت ما ووحدات أخرى لديها عجز وهنا برز الائتمان المصرفي كعنصر مهم لتنظيم العلاقة المتبادلة بتُ مؤسسات الاقتصاد الوطني. وينهض بهذه العملية والاستمرار بها وحدات النظام المصرفي المختلفة وعلى رأسها البنوك التجارية لدورها في تعبئة المدخرات ولقدرتها في خلق الائتمان؛ أي قدرتها على إقراض مقادير تفوق ما يتوفر لديها من موارد، والبنك المركزي من خلال ائتمانه غير المباشر، والبنوك المتخصصة التي توفر مواردها المالية وتمنحها إلى القطاعات التي لديها عجز، ولهذا يأخذ النظام المصرفي شكل هرم للتمويل الائتماني يقف في قمته البنك المركزي وفي طرفي قاعدته توجد المصارف التجارية والمتخصصة ، ويساعد هذا الشكل الهرمي النظام المصرفي من توفير وسائل الدفع كما يعمل كمصدر للأموال المقترضة وينشأ عن ذلك أن يخلق مطلوبات نقدية تقابلها من الجهة الأخرى موجودات مالية.

ونجاح النظام المصرفي في هذا يتوقف على مقدرته في توفير وسائل دفع كافية من ناحية وعلى قدرته على اجتذاب الأموال ومنح الائتمان من ناحية أخرى ، وضمن هذا العمل يكون من اللازم على النظام المصرفي وسياساته عموما والائتمانية منها بشكل خاص أن تتجه في المقام الأول نحو التأثير في حركة المدخرات المحلية وتعبئة أكبر مقدار ممكن منها ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية من خلال عرض واستخدام الائتمان في إطار من الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التقلبات الاقتصادية من ناحية التضخم والانكماش، وبشكل عام فإن أهمية الائتمان المصرفي تتفاعل مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي والمصرفي إلى حد بعيد حيث إن الطلب على الائتمان المصرفي تحدده حاجات القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم. وهذا يعني أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجة القطاعات إلى التمويل، ولهذا كلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي

بالاضافة إلى ما سبق فإن الائتمان المصرفي يحقق لعملية التنمية الاقتصادية جملة من المهام حيث :

– بدونه تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة لا توجه إلى الاستخدامات الأكثر انتاجية.

– يستخدم كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسته للاصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة.

-يؤدي سحبه من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

- يعتبر أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

-له تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن المصارف تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الذي يحد من الاستهلاك.

ثانيا : مزايا الائتمان المصرفي :يحقق الائتمان المصرفي مزايا عديدة للمنشآت المقتَرضة يمكن ابرازها فيما يلي :

-يمكن الائتمان المصرفي المنشآت المختلفة وخاصة الصغيرة والحديثة منها من تجاوز صعوبات الحصول على ائتمان كافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من وجهة نظر الجهات الممولة.

-لا تتدخل البنوك التجارية في مجالس إدارة المنشآت المقتَرضة، فهي لا تعتبر كمساهم وبذلك تكون لمالكي المنشأة سيطرة كاملة على اتخاذ قرارات تسيير المنشأة.

-توفر البنوك التجارية تمويل بتكلفة اقل قياسا بكلفة الاقتراض من الجهات المالية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

-توفر البنوك التجارية ائتمان بأحجام و أجال مختلفة تتناسب مع الأغراض التي تقف وراءه، مما يمكن المنشاة المقتَرضة من استعمال القرض بصورة أكثر فعالية، لأنه لا يمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، وحتى في حالة تعذر التسديد فان المصرف يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد وعدم حجز الضمانات، مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المنشاة وعدم إرباك سيولتها.

-يمكن للمنشات المقترضة الوفاء بالقرض من الأموال الناجمة عن العمليات التشغيلية وبصورة تدريجية.

-يعتبر الائتمان وسيلة مناسبة لتحويل استعمال راش الدال من شخص لآخر مما يمكن من تحويل المدخرات النقدية إلى من يحتاجها ويستطيع استغلالها وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته (ربيحة رأس المال).

المطلب الثالث : مخاطر الائتمان المصرفي وأسباب نشوئها

أولا : تعريف مخاطر الائتمان المصرفي

إن طبيعة العلاقة التي تجمع بين البنك وزبائنه ترتبط ارتباطا وثيقا بمخاطر تنجم عن عملية منح الائتمان، فتعدد وتنوع احتياجات الزبائن التمويلية من جهة، ونشاط البنك الذي يبحث عن أرباح مقابل تقديم القروض من جهة أخرى يجعل من هذه العملية تخضع إلى مخاطر عديدة.

ويمكن تعريف خطر الائتمان بأنه" خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين، لذلك فهي تصيب مانح الائتمان، ولا تتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه ويكون السبب الرئيسي فيها المدين بسبب عدم التزامه واستطاعته وقيامه برد أصل القرض وفوائده[1]."

وبهذا فإن خطر منح الائتمان هو تعبير عن المخاطرة الناجمة من احتمال عدم استطاعة العميل تسديد مبلغ القرض واحتمال بتحقيق الخسارة نتيجة ذلك، وتبعا لهذا فكل عملية اقتراض تتضمن درجة معينة من المخاطر الائتمانية لان الائتمان في كل الأحيان يتضمن تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل.

ثانيا : أسباب نشوء مخاطر الائتمان المصرفي: و يمكن حصر أهمها في : [2]

- عدم التطابق المعلوماتي بين البنك والعميل.
- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع البنك.
- اتسام أداء الجهاز المصرفي بالتسرع والمنافسة غير الرشيدة.
- العجز في الاطارات الفنية والادارية المؤهلة مما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ القرارات الائتمانية.
- عدم توافر المؤسسات المالية الأخرى في بعض الدول مما أدى إلى عجز المؤسسات المصرفية القائمة عن استيعاب التمويلات المطلوبة ولجوئها إلى توظيف الأموال في مسارات غير اقتصادية.
- تعرض اقتصاد الدولة إلى هزات اقتصادية قد تؤثر في النهاية على نشاط العميل أو البنك في حد ذاته.

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 210-211.

[2]- أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، دون دار نشر، مصر، 2001، ص 62.

ثالثا: أنواع مخاطر الائتمان

مهما تعددت الأخطار التي تتعرض لها القروض فهي على نوعين، منها ما يتسبب فيه العميل وتسمى أخطار خاصة ومنها ما لا علاقة لو بالعميل ولا بالمؤسسة المقترضة وتسمى بالأخطار العامة، ويضاف إلى هذين القسمين المخاطر الناتجة عن أخطار البنك نفسه.

أ.المخاطر الخاصة :ترتبط هذه المخاطر بالعميل أو النشاط الذي ينتمي إليها وتنقسم بدورها إلى:

– **مخاطر متعلقة بالعميل** :وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل مثل أهليته وسمعته ونزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية فقد يفقد العميل أهليته كما قد يهدر سمعته الشخصية نتيجة سلوكيات اجتماعية طرأت على سلوكه الشخصي بعد تحصله على القرض.[1]فمن العملاء من هم قادرين على سداد مديونياتهم ومع ذلك يتهربون من سدادها بل لا يمانعون من الدخول مع البنك في منازعات قضائية وهكذا تنشأ بعض التصرفات السيئة من بعض العملاء تضر بالبنك وتشكل له خطورة[2].

كما قد يكون البنك التجاري عرضة لمخاطر عدم السداد نتيجة لتدهور المركز المالي لطالب الائتمان أو تدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه، مما يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها، نتيجة خلل في سياسات و أساليب الإنتاج المتبعة.

–**مخاطر مرتبطة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:** ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل، وهي مخاطر مختلفة من نشاط إلى آخر ففي الانتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية وفي الانتاج الصناعي بشكل عام هناك أخطار تتعلق بعدم توفر المواد الخام للانتاج أو تغير أذواق المستهلكين أو دخول منافسين جدد.

ب. المخاطر العامة :ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لذا القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة ويمكن جمعها في:

[1]– أحمد غنيم، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

[2]–فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ،2000 ،ص27.

-**مخاطر أسعار الفائدة** :ويقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل، فاذا ارتفعت أسعار الفائدة عن المعدل المتفق عليه، أصبح عائد البنك التجاري أقل من عائد السوق على الاستثمار، هذا إذا ما كانت قروض طويلة الأجل، أما إذا كانت قروض قصيرة الأجل فإن درجة الخطر تكون أقل حيث إذا كان هناك ارتفاع معدلات الفائدة قد يمكن للبنك التجاري استثمار أمواله بمعدلات فائدة مرتفعة والعكس في حالة انخفاض معدلات الفائدة.[1]

-**مخاطر التضخم** : إن تعرض البلاد للتضخم بعد أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على القرض سوف يترتب عن ذلك انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض و الفوائد وهذا ينعكس سلبا على البنك نتيجة لتزعزع المركز المالي للعميل.

-**مخاطر الدورات التجارية**:وهي المخاطر الناشئة عن تعرض الاقتصاد إلى هزات و أزمات تؤثر سلبا على نشاط المنشأة المقترضة وعلى مقدرتها على الوفاء بدا عليها من التزامات.

-**مخاطر السوق** :إن التغيرات الجوهرية الحاصلة في النظام الاقتصادي والسياسي أو وقوع أحداث على المستوى المحلي أو العالمي، له الأثر الكبير على العلاقات الائتمانية القائمة بين البنك وعملائه، فمتى كانت لتلك التغيرات أثار ايجابية على نتائج نشاط منشأة الأعمال أمكن استرجاع ما قدمه البنك من قيم، أما إذا كانت سلبية فقد يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالدين الشيء الذي يجعل البنك عرضة لخطر عدم التسديد من طرف هؤلاء نتيجة عجزهم. [2]

ج.المخاطر الناتجة عن البنك نفسه :إن البنك أثناء قيامه بعمليات منح الائتمان يكون عرضة للأخطاء المرتكبة أثناء تحليله للبيانات المقدمة من طرف طالب القرض أو من تلقيه للضمانات المقدمة، أو ما يمكن أن يقع فيه أثناء متابعة للقرض الممنوح.
ومن بين الأسباب التي تعرض البنك لمثل هذه الأخطار:

-قلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل، وإجراء التحليلات الأزمة للقوائم المالية.
-ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية وعدم توافر قنوات اتصال جيدة بين المصالح المختلفة داخل البنك وتداخلها مما يؤثر سلبا على اتخاذ القرار الائتماني ومتابعته.

[1]- محمد الصالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، ص275.
[2]-منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، ط 3 ،مصر 1996، ص 288.

ويمكن جمع مختلف أنواع المخاطر الائتمانية في الشكل التالي :

الشكل رقم (2):أنواع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك التجاري

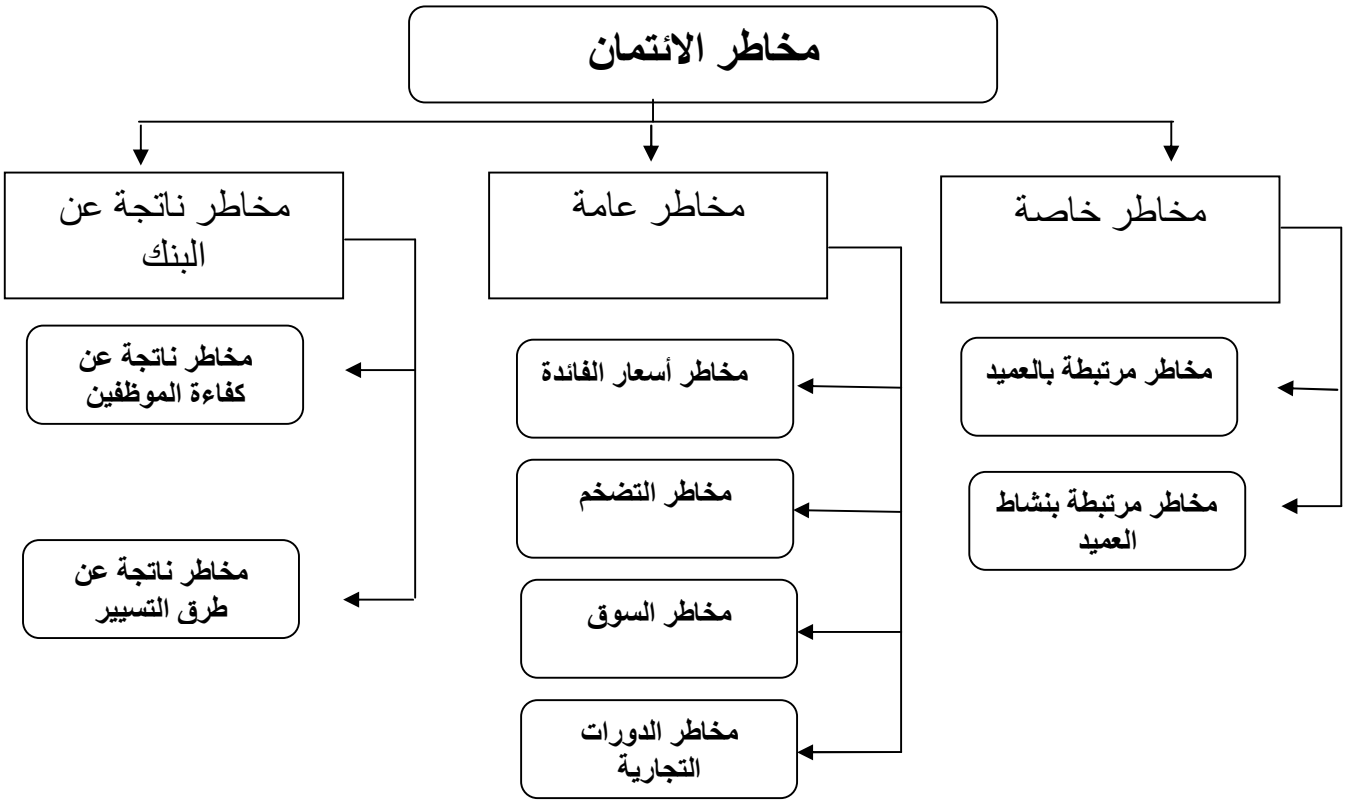

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على ما سبق.

المبحث الثاني: القيمة العادلة أساس للقياس المحاسبي

نظرا لما تتمتع به القيمة العادلة في الوقت الراهن من اهتمام متزايد على المستوى التطبيقي من قبل الشركات المالية خاصة البنوك والمجموعات، وعلى المستوى العلمي الأكاديمي من قبل المفكرين والباحثين، فإن الهيئات العالمية لمهنة المحاسبة مثل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس المعايير المحاسبة الأمريكية ،FASB تسعى إلى اصدار وتعديل المعايير المحاسبية حتى تساير الوقائع الاقتصادية الراهنة ـ الأزمة المالية ـ وتحظى بالقبول العام، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالقياس المحاسبي من أجل الوصول إلى القيمة العادلة لمختلف الأصول والشركات، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مقروئية القوائم المالية.

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للقيمة العادلة

لكل أسلوب قياس محاسبي مجموعة من الأسس والفرضيات والامتيازات والانتقادات يعتمد عليها في تكوين الإطار المفاهيمي الخاص به، ومحاسبة القيمة العادلة ظهرت نتيجة الانتقادات الموجهة لنماذج القياس السابقة، كما تم الإشارة للقيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية منها ما تم إلغاؤه ومنها من عدل وأدمج، حتى تم الوصول إلى معيار الإبلاغ المالي IFRS13المتعلق بقياس القيمة العادلة.

1- نبذة تاريخية عن القيمة العادلة

مفهوم "القيمة العادلة" ليس بحديث على أديبات المحاسبية فهو يعود إلى بداية القرن العشرين، ولكن الأمر الحديث في هذا الموضوع هو مصطلح القيمة العادلة Fair value، فمختلف نماذج القياس المحاسبي في الفصل أعلاه كانت تهدف للوصول إلى القيمة العادلة للأصول ولقيمة الشركة بداية من أسلوب التكلفة التاريخية، ومرورا بأسلوب القيمة الاقتصادية وصولا لأسلوب القيمة الرأس مالية الحالية للعائد المتوقع، وهذا يندرج ضمن التطور الحاصل على النظرية المحاسبية الخاص بأساليب القياس المحاسبي. تعد الحاجة إلى طرق قياس وتقييم أكثر دقة وواقعية هي السبب الأول للاهتمام بالقيمة العادلة كأسلوب للقياس المحاسبي، فبمرور الوقت وبالرغم من أن التكلفة التاريخية كانت سيد الموقف والعرف المسيطر في بريطانيا وأمريكا، إلا أنه خلال القرن العشرين تم تطبيق عدة طرق مختلفة (التكلفة التاريخية المعدلة، التكلفة الاحلالية)... إلى جانبها في بريطانيا وفي عدة دول أخرى[1].

1-1- القيمة العادلة من عام 2000 إلى الوقت الحالي:

من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الحاصلة في هذه الفترة سعت وتبنت مختلف الشركات العالمية القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وذلك نتيجة للصيت الواسع الذي عرفته المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة، ففي 2003 أعطت المعايير المحاسبية الدولية إمكانية حساب القيمة العادلة لأي أصل مالي بالاعتماد على نصوصها وبالتقييم استنادا إلى قيم السوق (المستوى الأول لتحديد القيمة العادلة)، Mark-to-Market كما تم تعديل قوانين الشركات البريطانية في 2004 لتسمح باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في حساب الأرباح والخسائر، وفي 2005 تم استبدال أسس القياس المفروضة على المعيار IAS 39 " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" إلى التقييم بمحاسبة قيم السوق-

[1]-Gwilliam, David, and Hackson, Richard G.H, **Fair value in financial reporting**, Problems and pitfalls in practicea case study analysis of the use of fair valuation at Enron, Accounting Forum, Vol 32, Issue, 2008, p240.

MarketAccountinMark-to

كما شهدت هذه الفترة بداية صدور معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS المدعمة وال مؤيدة للقيمة العادلة والتي بلغ عددها الحالي 14 معيار، وكان صدور أول معيار في 2003 المتعلق بتبني معايير الإبلاغ المالية لأول مرة، وفي نهاية 2007ضربت الأزمة المالية الاقتصاد العالمي ضربة قوية مفاجئة غير متوقعة، الأمر الذي أدى بمعظم المختصين إلى توجيه انتقادات حادة لأسلوب القياس والإفصاح وفق القيمة العادلة وجعله موضع الاتهام في هذه الأزمة. أدت هذه الانتقادات إلى حدوث جدل وبحث واسع في مختلف الهيئات والمجالس المحاسبية العالمية فكانت نتيجة هذا البحث والجدل إصدار عدة معايير إبلاغ دولية تنص على تدعيم أسلوب القياس وفق القيمة العادلة، ثم إصدار معيار الإبلاغ الدولي رقم 13 ليبين ويفصل في كل ما يتعلق بقياس القيمة العادلة، وتتمثل معايير الإبلاغ المالي الدولي المتعلقة بالقيمة العادلة في التالي:

عام 2004 : IFRS 3 المتعلق باندماج الأعمال؛
عام 2005 : IFRS 5 المتعلق بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة؛
عام 2007 : IFRS 7 المتعلق بالأدوات المالية: الافصاحات؛
عام 2009 : IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية ؛
عام 2013 : 13 "IFRS قياس القيمة العادلة "

الواضح أن هناك تعاون بين مختلف الهيئات والمجالس المحاسبية العالمية والأمريكية من أجل الوصول إلى قياس عادل لأصول والتزامات وقيمة الشركات، لذا يلاحظ أن معظم المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية تتحدث وتوضح قياس القيمة العادلة في كل أزمة اقتصادية ذات علاقة وفي كل فترة زمنية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تم إصدار 11 معيار محاسبي أمريكي حتى سنة 2008 له علاقة بالقيمة العادلة، والشكل التالي يبين المراحل التاريخية لتطور المعايير الأمريكية الصادرة عن FASB والتي تضمنت القيمة العادلة. [1]

[1]-Barbut, yosef, Abahoonie, Edward, **Fair Value Accounting Tax Considerations**, Finacial Executive, Vol 25,Issue 2, 2009, p50.

الشكل رقم 3 : المراحل التاريخية لتطور القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبة الأمريكية FASB

أول معيار صدر في عام 1975 هو FAS12 الخاص بالمحاسبة عن السندات المتداولة بالسوق وتم استبداله عام 1993 بالمعيار 115.

صدر عام 1991 المعيار FAS107 الخاص بإفصاح القيمة العادلة للأدوات المالية.

صدر في عام 1993 " FAS115 المحاسبة عن الاستثمارات المالية التي تمثل ديونا على الغير (السندات) وحقوق الملكية"، جاء هذا المعيار نتيجة الضغط حول ضرورة استخدام القيمة العادلة في بعض أوراق المالية التي تمثل حقوق الملكية أو سندات الدين.

صدر في عام 1998 " FAS133 المحاسبة عن مشتقات الأدوات المالية وأنشطة التحوط": ينص هذا المعيار على استخدام القيمة العادلة في المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية.

صدر في عام 2000 FAS149 "المحاسبة عن (خدمة وتحويل) الأصول المالية وعن إطفاء الديون" نص على السماح باستخدام القيمة العادلة في حالة القياس الأولي للالتزامات والمشتقات الناجمة عن عملية نقل الأصول المالية.

صدر في عام 2001 FAS141 "المحاسبة عن اندماج الأعمال": تكون القيمة العادلة مساوية لتكلفة الاندماج كما صدر FAS 142 حول الشهرة وبعض الأصول غير الملموسة الأخرى، ينص المعيار على الاعتراف الأولي للأصول غير الملموسة بقيمتها العادلة، واستعمال القيمة العادلة في القياس لاختبار انخفاض القيمة. كما صدر FAS 144 محاسبة الانخفاض أو التخلص (Disposal) للأصول طويلة الأجل، وينص على استخدام مقاييس القيمة العادلة في التأكد من الانخفاض في الأصول طويلة الأجل.

صدر في عام 2002 " FAS 45 المحاسبة عن الكفالات والضمانات ومتطلبات الإفصاح عنها(تفسير)" المتعلقة بالضمانات المباشرة للديون الأخرى، وينص على استخدام مقاييس القيمة العادلة لبعض الالتزامات (Stand-Ready) لأداء وتنفيذ الدفعات المستقبلية.

صدر عام 2003 FAS150 "المحاسبة عن بعض الأدوات المالية" حيث تشمل الالتزامات وحقوق الملكية، ينص المعيار بضرورة الإفصاح الأولي واللاحق للأدوات المالية المصنفة والتزامات بأسلوب القيمة العادلة.

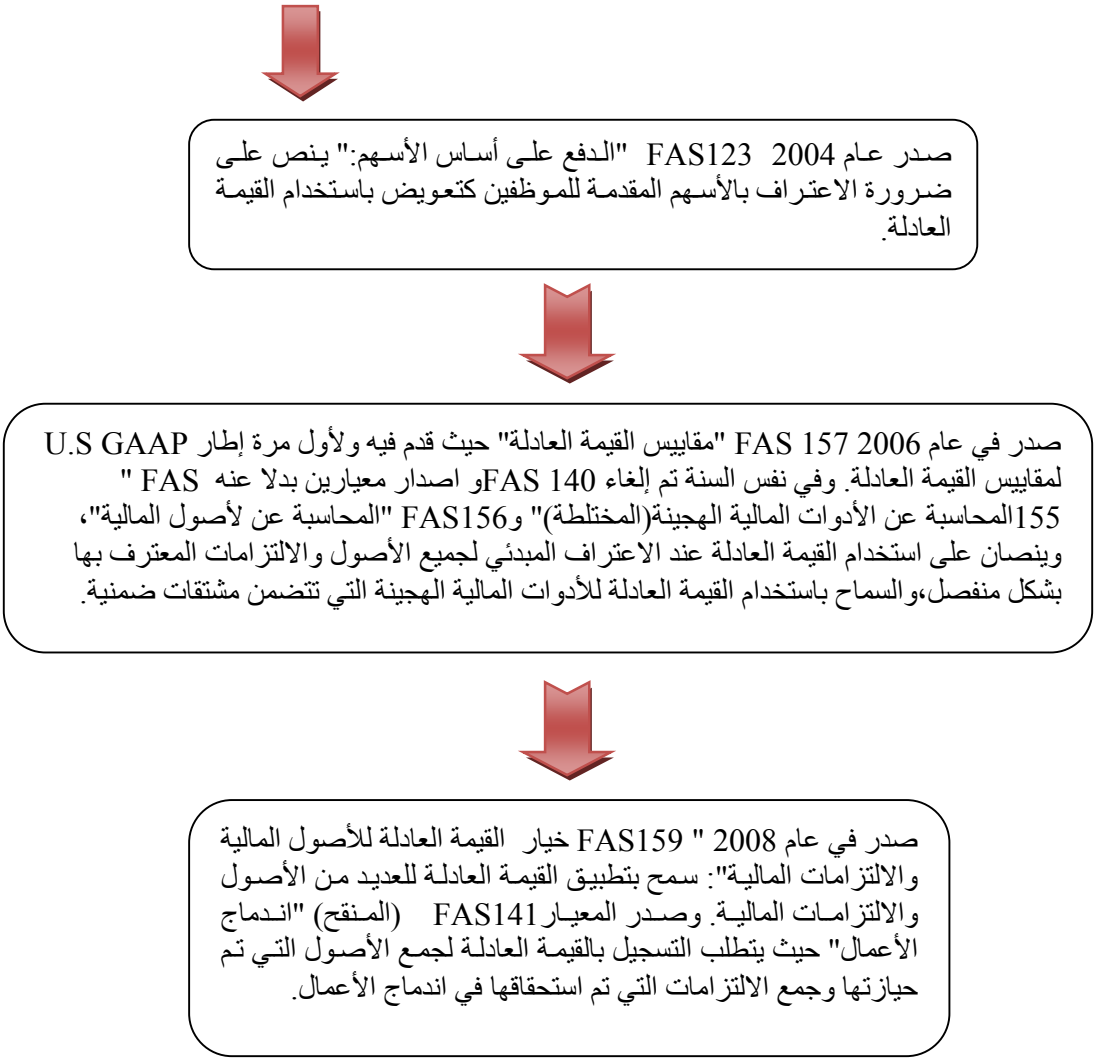

Source: Barbut, yosef, Abahoonie, Edward, **Fair Value Accounting Tax Considerations**, Finacial Executive, Vol 25, Issue 2, 2009, p 51.

1-مفهوم القيمة العادلة

إن مفهوم القيمة العادلة ليس حكرا في علم المحاسبة وأساليب التقييم فقط، بل إنه موجود في عدة مجالات أخرى كالرياضة والفن مثلا.[1] ولا يعود أساس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة للعقود الأخيرة فقط، بل كانت هناك عدة محاولات ومنذ فترة طويلة تهدف للخروج من أساس القياس وفق التكلفة التاريخية من أجل الوصول إلى القيم العادلة لمختلف الأصول.

[1]- King Alfred, **Executive's Guide to Fair Value**: Profiting From the new valuation rules, one Ed, 2008.

تناولت مختلف الدراسات خاصة الأجنبية منها عدة مصطلحات للدلالة على Fair Value فقد استخدمت دراسة Barth المصطلحات التالية: القيمة المتعددة على السوق ،Value-basedmarket القيمة السوقية Market Value والقيمة الناتجة عن ملاحظات الأسواق Mark-to-Market.
كما استخدمت بعض الدراسات العربية مصطلح القيمة السوقية الجارية [1] أو القيمة السوقية العادلة كتعبير عن القيمة العادلة[2].

يدل تعدد المصطلحات المعبرة على Fair Value على الاختلاف في مفهوم القيمة العادلة، ويعتبر الكثير من المهنيين أن مفهوم القيمة العادلة أداة أفضل للمقارنة من استخدام مفهوم التكلفة التاريخية، لأن هذه الأخيرة لا تأخذ في الاعتبار تغير القيمة نتيجة لعامل الزمن، في حين أن استخدام مفهوم القيمة العادلة حسب جل الدراسات تعطي أساسا معقولا للتقييم والمقارنة والإفصاح الصريح على واقع نشاط الشركة.

2-1- تعريف القيمة العادلة وفق أهم المنظمات الدولية:

وضعت الكثير من المنظمات والهيئات والمجالس المحاسبية مفاهيم للقيمة العادلة، وتعتبر مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية أول من وضعت مفهوم للقيمة العادلة في مارس 1995 لأغراض المحاسبة الضريبية وعرفتها بأنها السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري يرغب في الشراء، وبائع راغب في البيع دون إكراه على الشراء ولا على البيع، ويكون لدى الطرفين معرفة مقبولة بالحقائق المرتبطة بالمعاملات.[3]

حدد مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار، فحددها في المعيار FAS219 بأنها "القيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات البيع الجبري أو التصفية".[4]كما حددها في المعيار157 FAS "السعر الذي يمكن

---

[1]- الليثي، فؤاد محمد، **استخدام مدخل القيمة السوقية الجارية لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية للشركات المساهمة، دراسة نظرية تطبيقية**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، ص55.

[2]- الشقراوي، أشرف، **أثر التحول إلى إتباع القيمة لسوقة في تقييم الاستثمارات المالية على ربحية البنوك**، دراسة عملية على المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية،مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 64، كلية التجارة، جامعة القاهرة،2004، ص 4.

[3]- طارق عبد العال، **المدخل الحديث للمحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة**، دار الجامعة الإسكندرية، 2003، ص 11.

[4]-جمال على عطية طرايرة، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملةفي الأردن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن، 2005، ص 89.

الحصول عليه نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

وقبل صدور المعيار رقم FAS 157 " قياسات القيمة العادلة" لم تكن كيفية قايس القيمة العادلة متناسقة ومحددة ومقننة في معيار محاسبي واحد، وهو ما أدى إلى إمكانية حدوث تباين في الممارسات حول قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية.

وقد سار على نفس النهج مؤسسو المعايير المحاسبة البريطانية ، ICAEWحيث تعبر القيمة العادلة حسبهم عن السعر الذي يمكن أن يباع به الأصل في التعاملات الحرة بعيدا عن الأطراف المشتركة في عملية الشراء أو البيع[1].

حددت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مفهوم القيمة العادلة في المعيار رقم 9 الفقرة 4 بأنها: القيمة التي يمكن تبادل الأصول على أساسها، في عملية تبادلية متكاملة بين طرفي تامي الرضا. بالإضافة إلى أن معيار المحاسبة السعودي الخاص بتوحيد القوائم المالية بين القيمة العادلة للأصل على أنها القيمة التي يكون المشتري راغبا في دفعها والبائع راغبا في تسلمها ثمنا للأصل في سوق مفتوح للالتزام أي قيمة التدفقات النقدية الخارجية مخصومة بمعدل خصم مناسب. [2]

اعتبر معيار المحاسبة المصري رقم 25 في الفقرة 11 مفهوم القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين أو أكثر كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة بحقائق المعاملات ويتعاملان بإرادة حرة. [3]

كما عرفها Barthعلى أنها تلك القيمة التي يمكن على أساسها مبادلة أصل ما أو التزام في عملية بيع متوقعة بين كل من البائع والمشتري مع توافر الرغبة الصادقة في إتمام عملية التبادل. [4]

2- The Institute of Chartered Accountants of England and Wales, Accounting Standards, London, 1980-1987.

[2]– الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، **لجنة معايير المحاسبة، معايير الحاسبة المالية**، ماي ،2007، ص 1417.

[3]– قرار وزير الاستثمار المصري رقم 243، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري رقم 25 الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، 2006 الفقرة 11.

[4]- Barth, Marry E. Beaver, William H. and Ladsman, Wayne R, The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting Another View, Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, 2001, p 97.

2-2- تعريف القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية:

عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية هو الآخر القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال موجودات (بيع) أو تسوية(دفع) مطلوبات بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة.[1] وفي إطار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين وعالمين بموجب العملية التبادلية وراغبين في معاملة.[2]

أما معيار الإبلاغ المالي (IFRS 13) فعرفها بأنها : " السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو دفعه لسداد التزام بموجب عملية منظمة بين أطراف التعامل في السوق لحظة القياس ".[3]
ومما سبق من التعريفات يستنتج الطالبين [4] أن مفهوم القيمة العادلة يحدد نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل ضمن مكان محدد للتبادل، وتلخص فيما يلي :

- الأطراف المشتركة في عملية التبادل على أن تجمعهم الرغبة في التعامل واتمام الصفقة؛
- عدم توفر أي ظروف غير طبيعية في عملية التبادل مثل الانتهاز والاستغلال والتصفية الاجبارية والاكراه وغيرها؛
- تحديد قيمة التبادل في ظروف عادية تتسم بالشفافية والمصداقية بعيدا عن التضليل والخداع، أي الإلمام ومعرفة كل تفاصيل الأصل محل التبادل؛
- و لابد أن تتم الصفقة (عملية التبادل) بصفة حقيقية غير وهمية أو مؤقتة، وأن تتم في مكان متعارف عليه وهو السوق الكفء، الذي يتسم بتوافر المعلومات لطرفي عملية التبادل بأقل تكلفة وفي نفس الوقت.

بعد عرض التعاريف المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي واستنادا إلى تحليل أهم تعاريف المنظمات الدولية الأجنبية والعربية منها، يتبين أن التعاريف السابقة لم تتضمن تحديد أو توصيف الشروط الواجب توفرها في الأصل أو الالتزام المراد قياسه من أجل تحديد القيمة

[1]-السعفان، هيثم مصطفى، معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، "عمان، ،2001 ،ص 27.
[2]- International Accounting Standard Board, International Financial Reporting Standards–IAS39: "Financial Instruments: Recognition and Measurement", London, United Kingdom, 2008, p 1945, Paragraph 9.
[3]-IFRS AT A Glance IFRS 13, Fair value Measurement laboL, 2014, p01.
[4]-بوحفص بن اوذينة، لعور سليمان، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلة أكاديمية فكرية محكمة تصدر عن جامعة غرداية**-الجزائر- المجلد 10، العدد 2، ص 724-725.

العادلة، أو الخصائص والشروط الواجب توفرها في عملية قياس القيمة العادلة، مما فتح الباب على مصرعيه أمام الإدارات ومصالح توطيد الحسابات في المجموعات، للتلاعب في قياس الأصول والالتزامات عند تحديد قيمتها العادلة، لذا يجب ضبط مجموعة الشروط الضرورية لعملية قياس القيمة العادلة وتتمثل في التالي:

- **الرغبة:** أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقدها دون أية ضغوط أو تهديدات، وتكون رغبة عقد الصفقة في الحالات العادية وليست الاستثنائية؛

- **الاطلاع:** يجب أن تكون لأطراف الصفقة معرفة سابقة بالأصول والالتزامات وبوقائع العملية التبادلية، أي مطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، بالإضافة إلى ضرورة تواجد العدل في توزيع المعلومات بين أطراف الصفقة؛

- **الاستقلالية:** يجب أن تكون الصفقة بين أطراف مستقلين يستعد كل منهما للتفاوض على أحسن الشروط التي يمكن الحصول عليها وليس لهم أي مصلحة في الأصل محل التفاوض، وذلك من أجل تجنب الأحكام الشخصية المتعلقة بأصحاب الصفقة الأصلين؛

- **ظروف الصفقة:** يجب تكون في ظروف طبيعية ولا تكون في ظروف استثنائية مثل ظروف التصفية أو الافلاس، لأن في هذا الظرف الأخير يكون البائع مجبر على البيع؛

- **سوق مال نشط** :يتم قياس الأصول خاصة منها الأدوات المالية وفق مبلغ وقيمة تستند إلى مؤشرات سوق المال النشط، وفي حالة عدم وجود سوق مالي نشط يكون تقدير القيمة العادلة وفق ما ينص عليه،IFRS13 أي على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل ظروف ونتائج أساليب التقييم بالإضافة إلى استخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجاري بين الأطراف راغبة ومطلعة على مختلف النماذج والمعاملات (مثل الاستعانة بنموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم Discounted cash-flow analysis، نموذج تسعير الخيارات)Option pricing models،

- **خصائص الأصل أو الالتزام** :من المستحسن أن يكون الأصل قيد الاستعمال، وأن يكون الالتزام قد تم نقله بمعرفة المشارك في السوق إلى طرف أخر في تاريخ القياس، وأن تكون المخاطر غير مرتبطة بالأداء هي نفسها قبل وبعد نقل الالتزام، أي أن الأصل أو الالتزام لا ينقل الأخطار معه بعد الصفقة.

- **الفعلية** :من الأفضل أن تقاس القيمة العادلة للأصل في عمليات التبادل الحقيقية الفعلية وليس في اجراءات وهمية.

- **الآنية:** يجب أن تقاس القيمة العادلة للأصل في الوقت الحالي لحدوث الوقائع الاقتصادية أو عمليات التبادل والبيع دون الاستناد لبيانات ماضية أو إلى توقعات مستقبلية.

- **القدرة:** قد تتوفر كل الشروط السابقة، ولكن يفتقد أصحاب الصفقة إلى القدرة والخبرة كافية لاتمام العملية.

- **اتمام الصفقة (عملية التبادل):**لا يمكن القول عن أي قيمة في الأحداث المالية أنها قيمة عادلة إلا بعد انتهاء عقد الصفقة، لأن عدم إتمام الصفقة قد يدل على عدم رغبة ورضا أحد أطرافها. على هذا الأساس واستنادا إلى التحليل السابق لشروط القيمة العادلة؛ يتضح أن القيمة العادلة هي القيمة التي على أساسها يتم مبادلة (شراء، بيع) أصل أو تسديد التزام في الوقت الحالي، بين أشخاص مستقلة وقادرة وراغبة ومطلعة وعلى دراية الكافية بخصائص الأصل أو الالتزام، وبطرق القياس المستعملة وكل موجبات العملية التي يقومون بها فعلا حتى نهايتها.

المطلب الثاني:أهداف وأساليب القيمة العادلة

1-أهداف القيمة العادلة [1]

يهدف القياس بالقيمة العادلة إلى تقدير السعر الذي يتم وفق عملية منتظمة أو بيع أصل أو تحويل التزام بين أطراف مشاركين في السوق في تاريخ القياس بموجب ظروف اقتصادية الحالية كما يهدف إلى إظهار بنود الحسابات في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي ويعترف بالدخل إما للحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة أو للحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة ويبن هذا المفهوم على أساس الاستمرارية أي المنشأة مستمرة لأجل غير محدد وبالتالي فإن القيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سيتم دفعه أو استلامه في عملية التصفية غير الاختيارية أو أن تكون المنشأة مجبر أو مضطرة للبيع. وكما تهدف إلى معرفة القيمة الحالية لصافي حقوق الملكية في نهاية الفترة المالية عن الأصول بالقيمة الحقيقة وتحقيق ما يسمى بالربح المرضي.

[1]– بوحفص بن اوذينة–لعور سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 728–729.

- تستخدم القيمة العادلة للقيام بالمقارنات بين المنشآت التي تستخدم القيمة العادلة كما يتفق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال وكما أن القيام بتقييم الأصول بالقيمة العادلة يعبر عن المركز الاقتصادي لأنه اخذ الأسعار السوقية .

وكما تهدف محاسبة القيمة العادلة بمساعدة الوحدات الاقتصادية على:

- اتخاذ القرارات التجارية و الاستثمارية الرشيدة المتعلقة بشراء أو بيع الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل)، وقرارات الحيازة وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات لوحدة ما، بحيث تكون مبينة على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.
- تخطيط أعمال المنشأة وتحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.
- إدارة المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية وقياسها، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية.
- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية المركز المالي. بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في النشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشاة وان مفهوم القيمة العادلة يكون مبنيا على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود .
- إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.
- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشات المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة.
- إن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية اكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
- إن واضعي المعايير المحاسبية يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية .

كما أن هنالك أهداف أخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات مثل :

- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات .
- التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

2-أساليب استخدام القيمة العادلة

تتضمن أساليب قياس القيمة العادلة تحديد كل من مقومات قياس القيمة العادلة، مستويات قياس القيمة العادلة وطرق قياس القيمة العادلة:

-**مقومات قياس القيمة العادلة** :لابد من توافر مجموعة من المقومات الأساسية للتمكن من قياس العادلة، تتمثل فيما يلي:[1]

- وجود موضوع للتبادل.
- وجود طرفي عملية للتبادل (العرض والطلب).
-تمتع طرفي عملية التبادل بالارادة الحرة في اجراء التبادل.
-الملم طرفي التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية.
-وجود سوق نشط لتتلاقى من خلاله الارادة الحرة لطرفي عملية التبادل.
-استمرار طرفي عملية التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود أي اتجاه للتصفية أو لتقليص النشاط بصورة جوهرية.
- تمتع البيئة الاقتصادية المحيطة بطرفي عملية التبادل بالاستقرار النسبي.

ب-مستويات قياس القيمة العادلة :ينشئ قياس القيمة العادلة من خلال إحدى المستويات الثلاثة:[2]

- **المستوى الأول** :القيمة العادلة هي تلك القيم التي يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة، وتكون هذه القيم أكثر موضوعية وغير متحيزة.

- **المستوى الثاني** :القيم العادلة هي تلك القيم التي يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة ولكن يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة.

---

[1]-لوندي فهيم،**المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص 121-182.

[2]- فارس بن يدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية**، ماجستير، كمية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ،2015،ص10.

-**المستوى الثالث** :القيمة العادلة هي التي لا يمكن الحصول عليها وغير مستمدة من بيانات سوق يمكن ملاحظتها، ولكن يمكن تحديده باستخدام نماذج التقييم الداخلية، وتنشأ معظم القضايا العلمية لتطبيقات محاسبة القيمة العادلة في المستوى الثالث وأحيانا المستوى الثاني.

ج- طرق قياس القيمة العادلة :حدد معيار المحاسبة الأمريكي رقم 157 ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة وهي:[1]

مدخل السوق: يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن ملاحظتها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الموجودات المتشابهة أو المقارنة ويتطلب تطبيق مدخل السوق وجود معلومات عن المعاملات القائمة للمقارنة.

مدخل الدخل :يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية لقيمة حالية واحدة مخصومة (أساليب القيمة الحالية)، اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تطبيق المبالغ المستقبلية، يعد مدخل الدخل هو الأكثر شيوعا لتقييم الأصول طويلة الأجل، وهو قابل للتطبيق مباشرة لأن معظم الأصول طويلة الأجل ناتجة عن منفعة اقتصادية تعود على مالك الأصل.

مدخل التكلفة :يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الأصل بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم إذ يتم قياس الأصل بتكلفة الحصول على أصل بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه.

[1]- ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، **التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة، دراسة لعينة من مكاتب التدقيق العراقية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات**، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014، ص 373.

3-استعمالات القيمة العادلة

تغطي محاسبة القيمة العادلة المواضيع التالية:[1]

أ- الأدوات المالية

تقيد الأدوات المالية عند نشؤها بالتكلفة، لأغراض قياس الأدوات المالية بعد نشؤها فإن المعيار المحاسبي يصنف الموجودات المالية على النحو التالي:

- قروض وديون لا يحتفظ بها للاتجار وتقاس بالكلفة؛
- استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعات ثابتة وتملك الشرك القدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة؛
- موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتشمل الموجودات المحتفظ بها للاتجار أي بغرض أخذ أرباح خلال فترة قصيرة، وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمة العادلة؛
- موجودات مالية متوفرة للبيع وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات (2) و(3) أعلاه بالقيمة العادلة.

ب – الاستثمارات العقارية

يتم اظهارها بالقيمة العادلة، ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل.(علما بأنه يسمح بإظهارها بالكلفة بعد الاستهلاك مع الإفصاح عن قيمتها العادلة بتاريخ البيانات المالية).

ج – التزامات عقود التأمين

هي الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في عقود التأمين (التي تشترط الدفع بناءا على متغيرات مادية) مستبعدة من نطاق المعيار 39. وفقا لهذه العقود يتم الدفع بشكل نموذجي- ولكن ليس دائما – بناءا على مقدار خسارة المؤسسة، وبدون هذا الاستبعاد يجوز أن تصنف هذه العقود على أنها مشتقات وينفذ مجلس IASC مشروعا منفصلا لتطوير معيار محاسبة تأمين لهذه العقود.

ويتم إجراء فحص لمدى كفاية الالتزامات الناشئة عن العقود التأمينية على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، وأخذ أي عجز قد يحدث في بيان الدخل.

[1]- بوحفص بن اوذينة-لعور سليمان ، **مرجع سبق ذكره**، ص27-28.

د- المحاصيل الزراعية والموجودات البيولوجية

تظهر بالقيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع، ويؤخذ التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل شريطة تقدير القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه.

المطلب الثالث: مزايا وانتقادات استخدام القيمة العادلة

حسب النظرة المحاسبية للكثير من المفكرين والمختصين فإن لكل أسلوب قياس محاسبي امتيازات يتميز بها عن غيره وانتقادات موجهة له من مؤيدي النماذج الأخرى، وأسلوب القيمة العادلة بدوره يحوي امتيازات تأتي لمعالجة نقائص وانتقادات الأساليب السابقة وانتقادات موجهة لمواطن القصور فيها.[1]

1- مزايا القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة

يحتاج مستخدمو القوائم المالية سواء كانوا داخلين أو خارجين إلى معلومات ذات جودة عالية من أجل الاطلاع على المركز المالي ونتيجة أعمال مجموعة الشركات وذلك بغية ترشد قراراتهم، وأسلوب القيمة العادلة يسعى للرفع من جودة المعلومة المقدمة وذلك عن طريق توفير الامتيازات التالية:

- تقدم القيمة العادلة أرقام ومعلومات حديثة وبشكل مستمر ت عد ب تاريخ عملية القياس المحاسبي وليس في تاريخ حدوثها، الأمر الذي يزيد من ملائمة القيمة العادلة لمتخذي القرارات.[2] لذا تعتبر أحد الحلول المنصفة لمشكلة الاختلافات بين ما يعرض في الميزانية الموحدة المعدة وفق التكلفة التاريخية وبين ما تساويه أصول المجموعة في سوق الأسهم حاليا.

- تقييم الممتلكات والأراضي وال معدات باستخدام القيمة العادلة يوفر بعض الخصائص للمعلومة بشكل أفضل مما يوفره تقييمها بالتكلفة التاريخية، [3] فمثلا من غير المنطقي تسجيل قيمة الأراضي بتكلفة شرائها قبل عشر سنوات في حين أن قيمتها عرفت ارتفاعا كبير خلال هذه المدة.

- إن القيمة العادلة تشكل تطورا إيجابيا في التقرير المالي وذلك من الناحية النظرية والعملية خاصة بالنسبة لقياس الأدوات المالية.[4]

---

[1]- ثابت حسان ثابت، **مرجع سبق ذكره**، ص 373.

[2]- Rossi, John, Weighing your Financilals, a look at the impact of fair value, Pennsylvania CPA Journal, Vol.80, Issue 1, 2009, p 31.

[3] - Herrmann, Don, Saudagaran, Shahrokh, and Thomas, Wayne, The qauality of fair value measures for property, plant, and equipment, Accounting Forum, Vol 30, 2006, Pp 49-52.

[4] -Laux, Christian, Leuz, Christian, The crisis of fair value accounting, making sense of the recent debate, Accounting Organization And Society, Vol 34, 2009, Pp 892-830.

▪تعتبر القيمة العادلة المقياس الأكثر ملائمة للمحاسبة عن الأصول والالتزامات المالية.

▪تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات، من خلال تقديم صورة حقيقية وواقعية و حالية لكل الأطراف ذات العلاقة فتساعد في تطبيق مبدأ الشفافية لحوكمة الشركات، والشفافية التي تعكسها المجموعة دليل على قوتها و ثقتها في أعمالها، بينما المجموعة التي لا تتصرف بشفافية فهي بالتأكيد تخفي شيء مما يجعل الاستثمار فيها أمرا خطيرا.

▪توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثير قراراتها بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأصول مالية، وتكبد الالتزامات المالية أو سدادها والاحتفاظ به[1].

▪تمتلك القدرة على قياس الحقائق الاقتصادية السائدة في البيئة المالية التي تعمل فيها المجموعة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تملك القدرة على توفير معلومات كافية على مخاطر وعوائد الاستثمار (تأثير ايجابي على إدارة المخاطر).[2]

▪توفر القيمة العادلة فهم الصورة الصحيحة للسوق، كما أنها تعكس الأوضاع المالية والحالية للمؤسسات المالية بطريقة أفضل مما قد يقوم بها غيرها من الأساليب.[3]

▪إذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي لأنه تم أخذ بالاعتبار الأسعار السوقية والفرق بين صافي الأصول في بداية المدة ونهايتها.

▪يتفق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.[4]كما تساعد المعلومة المبنية في القيمة العادلة على إجراء المقارنة الزمنية والمكانية للمجموعة التي تنشط في نفس القطاع.

---

[1]–جمال على عطية طرايرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[2]-Langendijk, Henk, Swagerrman, Dirk and Verhoog, Willem, Is Fair Value Fair: Financial Reporting in an International Perspective, 1 ed, England, 2003, p 24

[3]-Bernan, International Montary Fund, Global financial Stability Report, World Economic and Financial, October 2008, p 123.

[4]– الجعرات، خالد جمال، **قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية**، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 2002، ص 15.

- معلومات القيمة العادلة لها القدرة التنبؤية أكثر خاصة عن أثر التغير الحاصل في مستوى العامل للأسعار على كل الوقائع الاقتصادية بالمجموعة، لأنها ت عكس التأثيرات الاقتصادية الجارية وتعبر عن مفهوم شامل للدخل أي تعالج أرباح وخسائر العمليات الاستثنائية مثل رفع رأس المال، التصفية...

▪معدي المعايير المحاسبية الدولية يرون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة المكتسبة من طرف المقيم تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع معلومات حول ظروف السوق الجارية. [1]

2- انتقادات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة

رغم كل الإيجابيات المذكورة أعلاه ورغم التدعيم الواضح لمجلس المعايير المحاسبية الدولية ومختلف الهيئات العالمية لأسلوب القيمة العادلة، وذلك من خلال إصدارهم لعدد من المعايير ذات العلاقة بالقيمة العادلة، إلا أن قياس القيمة العادلة يتعرض لعدة انتقادات حادة خاصة بعد الأزمة العالمية المالية الأخيرة، وتتمثل هذه الانتقادات في التالي:

▪حتى بعد إصدار معايير محاسبية حديثة ـ قياس القيمة العادلة IFRS 13ـ إلا أنه لا يزال بعض الغموض فيما يخص الجانب المفاهيمي (التعريفات والمفاهيم...) للقيمة العادلة. [2]

▪يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى زيادة الحاجة إلى كادر مالي أكثر خبرة مما تطلبه التكلفة التاريخية، وقد تزداد الحاجة للمحللين الماليين لأنهم سوف يعطون رأيهم حول المجموعة بالاعتماد على الربح الحالي والمستقبلي المتوقع، [3] كما أن تدقيق ومراجعة القوائم المعدة وفق القيمة العادلة أكثر صعوبة بالنسبة للمدقق مقارنة بمراجعة المعلومات المستند إلى أساليب القياس الأخرى.

▪يتطلب اعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة جهد وفترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.

---

[1]- دهمش نعيم، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2005، ص20.

[2]-Aslanertik, Banu, Fair value consideration during the current financial crisis, paper presenteAnadolu International Conference in Economics, Eekisehir, turkey, June 2009, p 41.

[3]-Langendijk, Henk, Swagerrman, Dirk and Verhoog, Willem, **Op-Cit**, p 353.

▪يعتمد أسلوب القيمة العادلة في تحديد وقياس قيم الأصول والالتزامات إلى الكثير من التحيز الشخصي واتباعه أسس قياس معقدة مما ينقص من الموضوعية. [1]

- تعدد وتنوع أنواع الأصول يؤدي إلى وجود عدة الاستثمارات (المجموعة 2) ليس لها أسعار سوقية، مما يؤدي إلى الاعتماد على قياسات غير دقيقة في تقييمها، بالإضافة إلى أن قياس القيمة العادلة للاستثمارات يتأثر بالأحكام الشخصية، فقد يتعلق الأمر برغبة المجموعة في الاحتفاظ بالاستثمارات (عدم توفر شرط الفعلية) ومنها ما يتعلق بموضوع تقييم القيمة العادلة (التحيز عند التقييم).

▪حسب معارضي القيمة العادلة فإن هناك مجالا كافيا لعدم الموثوقية في بعض التقديرات المعقدة لقيمة العادلة، حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض ملائمة المعلومة، وقد تختلف التقديرات من قبل الخبراء والمقدرين مما يفقد القيمة الموثوقية والدقة المطلوبة.

▪قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها، وقد يترتب على عملية التقييم أعمال تلاعب وذلك لتغطية بعض الثغرات التي يمكن اختراقها في نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.

▪وجود عناصر يصعب أو يستحيل تحديد قيمتها العادلة خاصة في حالة عدم توفر شرط القياس المهمة المتعلقة بقياس القيمة العادلة. [2]

من خلال عرض وتحليل امتيازات وانتقادات القيمة العادلة؛ يتضح أن خيار استخدام أسلوب القيمة العادلة أصبح ضروريا في الوقت الحالي، بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة والأسواق المتقلبة، وان المعلومة التي تعمل على توفيرها محاسبة لقيمة العادلة وان كانت تتصف بعدم الموثوقية وتتعارض مع بعض الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها في بعض الحالات، بسبب الأحكام والتقديرات الشخصية الموجودة في مستويات قياسها، فهذا لا يعني العودة لأسلوب التكلفة التاريخية التي تعرف تقديرات شخصية هي أيضا في بعض المعالجات المحاسبية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للآلة قبل استعمالها واستنادا إلى ذاك التقدير يتم تحديد مختلف الاهتلاكات والمؤونات التي يحدث فيها الكثير من التلاعبات من أجل تحريف واقع نشاطات المجموعة. بالإضافة إلى أن هناك عدة مبررات تدفع إدارة المجموعة إلى تبني محاسبة القيمة العادلة، وتتمثل هذه المبررات في كل الامتيازات المذكورة أعلاه وفي النقاط التالية أيضا:

[1]– الخوري نعيم سبا، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين، 2006،ص 4.

[2]- Berna, International Montary Fund, Op-Cit, p109.

▪إن القيمة العادلة تقدم إشارات إنذار مبكرة حول احتمال وجود الأزمة المالية على المدى القريب، وهذا يجعل المجموعة تتخذ الإجراءات اللازمة في وقت مسبق و مناسب، لذلك قد تخفض القيمة العادلة من شدة آثار الأزمة المتوقعة.

▪الاستفادة من المعالجة المحاسبية الواسعة في حالة تبني القيمة العادلة من خلال تسجيل كل الوقائع الاقتصادية الضرورية (مثل اقتناء أصول)، ثم العمل على دراسة المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها والمخاطر الاقتصادية الناشئة عن التقلبات في مستوى أسعارها.

- تؤدي محاسبة القيمة العادلة دورا في تدعيم الشفافية في الاقتصاد، من خلال تحديد متطلبات ضرورية للإفصاح عن المعلومة المالية كما تضع متطلبات محددة للاعتراف ولقياس المعلومة المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ولمبادئ حوكمة الشركات.

3-القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS:

تطرقت أغلب المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية إلى القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وعلى الرغم من كثرة هذه الإصدارات ذات العلاقة بالقيمة العادلة فسيتم التركيز بشكل مباشر على معيار الإبلاغ المالي رقم 13، ولكن قبل ذلك يتم عرض معايير المحاسبية الدولية التي تسمح أو تتطلب الاستناد إلى القيمة العادلة عند قياس الأصول والالتزامات في الجدول التالي:

الجدول رقم (1)

المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام قياس القيمة العادلة

المعيار	يتطلب	يسمح	الشرح
IAS2 المخزون		✓	الفقرة 6 من المعيار تنص على تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق ويسمح الاستناد إلى القيمة العادلة في ذلك.

IAS16 الممتلكات والمصانع والمعدات.		✓	استنادا إلى الفقرة 29 من هذا المعيار، يمكن للشركة أن تختار في القياس اللاحق إما أسلوب التكلفة أو أسلوب القيمة العادلة كسياسة محاسبية ويجب تطبيقها على كامل أنواع الصنف من الموجودات.
IAS18 الإيرادات :حل محله IFRS15 "الإيرادات من العقود مع الغير "بداية من 2018.	✓		يجب قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابلة للاستلام خاصة بالنسبة لشركات المساهمة والمجموعات.
IAS19 منافع الموظفين.	✓		تقاس موجودات خطط المنافع لما بعد انتهاء الخدمة التي يقوم المشروع وحقوق التعويض بالقيمة العادلة.
IAS20 محاسبة المنح	✓		حسب الفقرة 7 تتطلب قياس المنح الحكومية بالقيمة العادلة.
IAS26 المحاسبية والتقرير عن برامج منافع التقاعد.	✓		يجب إثبات استثمارات برنامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة، وفي حالة عدم توفر تقدير للقيمة العادلة يجب الإفصاح عن أسباب ذلك، وهذا حسب الفقرة 32.
IAS27 القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" . IAS28 "محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة". IFRS12الإفصاح عن المصالح بالشركات الأخرى". "IFRS10القوائم المالية الموحدة".	✓	✓	تسمح هذه المعايير المحاسبية الدولية بتقييم المساهمات في الفروع والشركات التابعة بالقيمة العادلة بالنسبة للمجموعات الناشطة في دول العالم الثالث وغير مفروض عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ولكن تتطلب استخدام القيمة العادلة بالنسبة للمجموعات العملاقة والمتعددة الجنسيات التي تنشط في دول مختلفة.
IAS36 الانخفاض في قيمة الأصول.	✓		تستخدم القيمة العادلة بتكاليف البيع عند ضرورة تحديد القيمة القابلة للاسترداد.

IAS 38 الأصول غير الملموسة		✓	حسب الفقرة 64، المعالجة البديلة مسموح بها في اختيار تقييم الموجودات غير الملموسة بطريقة القيمة العادلة. وحسب الفقرة 27 منه إذا تم امتلاك أصل غير ملموس في عمليات الاندماج أو المبادلة فإن تكلفة هذا الأصل تكون بناء على القيمة العادلة.
IAS39 الأدوات المالية:الاعتراف والقياس	✓	✓	استخدام القيمة العادلة في قياس أنواع الأدوات المالية.
IAS40 الممتلكات الاستثمارية		✓	حسب الفقرة 24؛ المعالجة البديلة مسموح بها في اختيار تقييم الممتلكات الاستثمارية بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة ولكن بشرط الاستمرار في أسلوب التقييم، يجب أن يكون القياس اللاحق للممتلكات الاستثمارية بالقيمة العادلة والاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.
IAS41 الفلاحة (الزراعة)	✓		يشترط قياس الموجودات البيولوجية بالقيمة العادلة ولكن مع طرح التكاليف المقدرة عند نقطة البيع، وذلك في حالة عدم قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.

المصدر :من إعداد د. إسماعيل سبتي: **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة –دراسة مقارنة بين الدول–**، 2015–2016، ص 134– 135. استنادا إلى محمد أبوا نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية،عمان الأردن، الطبعة الثالثة،2013.

من الجدول أعلاه؛ يتضح أن جل المعايير المحاسبية الدولية تهتم بقياس القيمة العادلة، سواء بضرورة تطبيقه أو السماح له أن يكون بديل لأساليب القياس الأخرى، ويلاحظ كذلك من الجدول أن المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتوحيد حسابات المجموعة تتطلب قياسات القيمة العادلة في بعض الحالات وفي

بعض الحالات الأخرى تسمح باستخدام القيمة العادلة كأسلوب بديل للقياس المحاسبي. أما عن تفاصيل القياس المحاسبي لمعايير الإبلاغ الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام القيمة العادلة فهي كما يلي:

الجدول رقم (2)

معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام قياس القيمة العادلة

المعيار	يتطلب	يسمح	الشرح
IFRS3 اندماج الأعمال	✓		يجب الاستناد إلى القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة عند تاريخ الاقتناء لمعظم الأصول والخصوم المكتسبة
IFRS5الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات المتوقفة.	✓		يتطلب استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي للأصول المراد بيعها أو المراد التنازل عنها.
IFRS7 الأدوات المالية الافصاحات		✓	حسب الفقرة 7 من هذا المعيار: يجب الإفصاح عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان Credit Risk الناتجة عن الاحتفاظ بالقروض والذمم في حالة تصنيف وقياس الذمم والقروض وفق القيمة العادلة.
IFRS9 الأدوات المالية	✓		وفق هذا المعيار تقاس المشتقات المالية باستخدام القيمة العادلة، ويجب قياس كافة الأصول المالية عند الاقتناء الأولي استنادا إلى القيمة العادلة.

المصدر :من إعداد د. إسماعيل سبتي: **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة –دراسة مقارنة بين الدول–**، 2015–2016، ص 135. استنادا إلى محمد أبوا نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة،2013.

من خلال عرض المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية ومعايير الإبلاغ المالي التي تهتم وتعتمد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، يظهر أن مختلف المجالس والهيئات العالمية للمحاسبية تسعى إلى إثبات القيمة العادلة كأساس سليم للقياس المحاسبي وهذا رغم تداعيات وانتقادات الأزمة المالية حول هذا الأسلوب في القياس المحاسبي، وتم اثبات هذا التعاون المشترك من خلال إصدار مجلس المعايير المحاسبية الدولية لمعيار محاسبي موضوعه قياسات القيمة العادلة IFRS13 وذلك بالتعاون مع مجلس المعايير المالية الأمريكي. ونظرا لأهمية هذا المعيار في هذه الدراسة يجب ألا يكتفى بالإشارة إليه فقط، بل من الضروري التطرق له بشكل مفصل في تركيبة مجموعة الشركات المعقدة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول : دراسات باللغة العربية

1-دراسة منى كامل، صفاء أحمد العاني(2014) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس هو، هل كان لمعايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة دور في حدوث الأزمة المالية العالمية؟ .هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم القيمة العادلة وعرض معايير المحاسبة الدولية التي تبنتها، والتعرف على ماهية الأزمة المالية العالمية وأسبابها وبيان دور القيمة العادلة فيها .تكمن أهمية الدراسة في ان الأزمات المالية العالمية تهدد اقتصاديات العديد من الدول بالانهيار في عصر العولمة المالية وارتباط الاقتصاديات ببعضها .توصلت الدراسة إلى أن التقويم على أساس القيمة العادلة يعطي مؤشر أفضل لأداء الوحدات الاقتصادية ويوفر أسلوب أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بالاستثمارات، وأن القيمة العادلة ليست سبباً في الأزمة المالية وإنما السياسات الخاطئة في التطبيق وضعف الرقابة وغياب الأخلاق المهنية .أوصت الدراسة بتوفير أدلة استرشادية عن الطريقة التي تقاس بها القيمة العادلة لمنع تلاعب الإدارة في تحقيق منافع ذاتية.حيث تبين للطالبين انها تتشابه في المضمون وتتوافق في جانب الدراسة وتقدم معلومات قيمة وهامة لكن تختلف نوع ما في طريقة الاعتماد وتصب في مصلحة البنك لتحسين أدائه وكفئاته وتقلل من مخاطره حيث كان عنوان الاشكالية هو هل يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على توجيه الائتمان المصرفي؟.

[1]-منى كامل، صفاء أحمد العاني، **دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية 2**-بغداد :المؤتمر العربي السنوي العام الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، 17-16أبريل، (2014)

2-دراسة فارس بن يدير (2015) [1]

تمثلت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاكل القياس القائم على التكلفة التاريخية والتعرف على القيمة العادلة وصعوبات تطبيقها والمبررات التي دعت للتحول إليها. و أيضا التطرق إلى القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير وأيضا من أهداف الدراسة التطرق للقيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي وإمكانية تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية الحالية والصعوبات التي تواجهها.

حيث كانت مشكلة الباحث هي واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ،وما أثر تطبيقها على جودة القوائم المالية. خلصت الدراسة إلى إن هنالك نظرة ثاقبة لإدراك كل من المحاسبين والأكاديميين عينة الدراسة لفائدة القياس بواسطة القيمة العادلة بشكل عام وأنها أفضل أساس لاعداد القوائم المالية بتوفير معلومات أكثر ملائمة وأنها أكثر قابلية للفهم وقادرة على الحد من فجوة المعلومات وعموما أكثر فائدة . وخلص الباحث إلى أن القيمة العادلة تواجه العديد من الصعوبات والتحديات من اجل تطبيقها في الواقع الجزائري. حيث أن البيئة الاقتصادية الجزائرية لا توفر أرضية مناسبة وملائمة لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس.كما يتبين للطالبين أن القيمة العادلة تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان للبنوك التجارية حيث تمحورت الإشكالية في هل يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على توجيه الائتمان المصرفي؟.

3-دراسة أحمد حلمي جمعة، (2011)[2]

تكمن أهمية الدراسة في استخدام محاسبة القيمة العادلة في التطبيق المحاسبي وما لها من تأثير مباشر على البيانات المالية وعلى استمرارها، وبالتالي زيادة مسؤوليات المدقق باعتباره وكيل عن المساهمين . هدفت الدراسة إلى مقارنة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على البيانات والمؤشرات المالية للشركات في سوق عمان المالي .تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما هي اتجاهات التطور في استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟، ما هو أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وفق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على البيانات المالية للشركات فيسوق عمان المالي؟، توصلت الدراسة

---

[1]--فارس بن يدير، **مرجع سبق ذكره**، 2015

[2]-أحمد حلمي جمعة، **تأثير إستخدام محاسبة القيمة العادلة في تطوير البيانات والمؤشرات المالية في سوق عمان المالي**،(القاهرة :جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الثاني والسبعون، السنة الخمسون ، 2011م. ص837-876).

إلى نتائج منها، توجد العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام محاسبة القيمة العادلة في اعداد البيانات المالية وعلى خصائصها المحاسبية خاصة (الملائمة والموثوقية)وعلى الثقة بها والرقابة عليها بسبب استخدام الأحكام الشخصية للإدارة في تقديرها، ومن ثم استمرارية المنشآت، تتعدد نماذج تقدير القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط .

أوصت الدراسة بضرورة الحذر عند استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية، و على الأكاديميين والمهنيين في الدول العربية والأردن خاصة بضرورة استمرار البحث العلمي في مجال استخدام القيمة العادلة. كما تبين للطالبين أن القيمة العادلة لها دور كبير في إعداد تقارير المالية تساعد في اتخاذ قرار إذا استعملت بشكل أحسن وبمصداقية دون التحايل للمصلحة الشخصية، حيث كان الاختلاف في كيفية اعتمادها من طرف البنوك.

4-دراسة نمر عبد الحميد السليحات، (2011)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية الأردنية، من خلال قياس أثر بعض المتغيرات في الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية وهي خاصية الملائمة وخاصية الاعتمادية والخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية وهي خاصية القابلية للمقارنة وخاصية الثبات بالإضافة إلى مقررات اتفاقيات بازل .تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل تؤثر خصائص جودة المعلومات المحاسبية على قرارات منح الائتمان؟، هل تؤثر مقررات اتفاقيات بازل على قرارات منح الائتمان؟.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن البنوك التجارية الأردنية تعتبر المعلومات المحاسبية التي تتصف بخاصية الملائمة للشركات طالبة الائتمان عاملاً أساسياً في اتخاذ قراراتها الائتمانية الصحيحة، أن اتصاف المعلومات المحاسبية للشركات المقترضة بخاصية الاعتمادية يعتبر عاملاً مهماً في اتخاذ قرار الائتمان الملائم، أن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تؤثر على اتخاذ القرارات الائتمانية، سهولة اتخاذ القرار الائتماني مرتبط بتوفر خاصية الثبات بالمعلومات المحاسبية التي يقدمها طالب الائتمان، لمقررات اتفاقيات بازل دور مؤثر في عملية اتخاذ القرار

[1]-نمر عبد الحميد السليحات، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية** ، 2011م.

الائتماني .أوصت الدراسة بضرورة اعتماد البنوك التجارية الأردنية بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المقترضين من خلال القوائم المالية المدققة وعدم الاكتفاء بالعوامل المؤثرة في منح الائتمان، وضرورة مراعاة تحسين ادارة المخاطر الائتمانية بتطبيق المعايير الدولية لاتفاقيات بازل في مجال كفاية رأس المال المصرفي والمراجعة الرقابية والمحاسبية .

يتضح أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على الخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها البنوك التجارية في قرارات منح الائتمان، وتوصل إلى أن خاصية الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والالتزام بمقررات بازل تعتبر أساسية في المعلومات المحاسبية. كما يتبين للطالبين أنها تتفق في كل شئ من ناحية المضمون وتحليل لكن دراسة تتمثل في مدى ملائمة القيمة العادلة في اتخاذ قرار منح الائتمان للبنوك التجارية.

5-دراسة معراج هواري، وحديد ادم ، (2017)[1]

تهدف الدراسة في هدا الكتاب إلى رغبة في استخدام القيمة العادلة في تقييم جميع أنواع الأصول والخصوم، والوقوف على رأي من لهم علاقة كبيرة في ظهور قيم الوحدة المحاسبية في صورة صادقة ويمكن الوثوق بها، كما يهدف إلى:

1- تسليط الضوء على أهم مدخل التقييم ومشاكل القياس المحاسبي القائم على التكلفة التاريخية في كونها تمهد الطريق في ضرورة الاستغناء عنها في القياس المحاسبي .
2- الوقوف على طبيعة مفهوم القيمة العادلة وفيما إذا كان هناك غموض لدى عينة الدراسة حول هدا المفهوم.
3- التعرف على الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية وأثرها على الإبلاغ المالي.

يتضح من الدراسة السابقة أنها تقوم بمقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وعملية الحساب لكن يتبين لطالبين وجود اختلاف قليل من جهة أهداف الدراسة و كيفية مساعدة القيمة العادلة في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان.

[1]-معراج هواري وحديد ادم ، **مدخل الى محاسبة القيمة العادلة** ، الجزائر -دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان الطبعة الاولى 2017/1438.

6-دراسة محمد كمال الدين محمد عبد الرحمان، (2008)[1]

هدفت الدراسة إلى توضيح متطلبات استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة في دورة التناسق والمساهمة في التناسق الدولي من خلال توحيد البيانات المحاسبية .تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل، ماهو أثر تطبيق كل من نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة ونموذج المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية على اتساق أو تجانس المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية؟ .تكمن أهمية الدراسة من خلال تزايد الطلب على القوائم المالية المقارنة دولياً في حين أن المعايير المحاسبية المقارنة دولياً كانت على درجة منخفضة من مستوى المقارنة المطلوبة، التركيز على فكرة التناسق الدولي للمحاسبة من خلال منظمات المحاسبة والأعمال الدولية والوكالات الحكومية لزيادة مستوى المقارنة الدولية .توصلت الدراسة إلى نتائج منها، لا تمكن محاسبة القيمة العادلة فقط من تطبيق تناسق المحاسبة الدولية بل أنها تعمل كعنصر ضروري في رفع مستوى التناسق وزيادة موضوعية عولمة الأسواق المالية والتكامل الاقتصادي الدولي وزيادة التناسق في البيانات المحاسبية على المستوى الدولي.

أوصت الدراسة بضرورة التحول إلى تناسق المحاسبة الدولية من خلال محاسبة القيمة العادلة الذي يوفر الأساس المشترك اللازم لمقارنة موضوعية البيانات المحاسبية على المستوى الدولي في حين أن نموذج محاسبة التكلفة التاريخية لا يوفر أساساً لمثل هذه المقارنة، استخدام مفهوم القيمة العادلة للقياس والتقرير عن المعلومات المالية يعتبر أساساً لدورة التناسق التي تعتبر من أهم متطلبات تطبيق المحاسبة الدولية .
يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية. كما يتبين للطالبين أنها تحتوي على معلومات كثيرة ومفيدة لدراسة وأهمية القيمة العادلة التي تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان للبنوك التجارية.

[1]--محمد كمال الدين محمد عبد الرحمن، **أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية،)**الشروق :مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الثاني، يونيو 2008م(ص217- 243).

المطلب الثاني : دراسات باللغة الأجنبية

1-دراسة [1] Leuz and Laux , (2009)

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس هو، هل كانت محاسبة القيمة العادلة هي المسئولة عن الأزمة المالية العالمية؟توصلت الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة ليست المسئولة عن الأزمة المالية العالمية وأنها ليست إلا مجرد نظام للقياس يقوم بالتقرير عن قيم الأصول دون أن يكون له آثار اقتصادية تخصه، وفيما يتعلق ببديل القيمة العادلة فقد توصلت الدراسة إلى أن محاسبة التكلفة التاريخية ليست هي الحل لمشكلات القيمة العادلة، فالتكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الأساسية لعناصر القوائم المالية .أوصت الدراسة على أنه رغم مشكلات القيم السوقية والتي تتمثل في أنها أحياناً لا تعكس القيم الأساسية للأصول نظراً لتأثر القيم السوقية بالمؤثرات السلوكية وعدم رشد المستثمر، بضرورة استخدام القيم السوقية حتى إذا كانت الأسواق لا تتصف بالسيولة ودعم ذلك بالافصاحات الإضافية.

حيث تبين للطالبين أن هذه الدراسة تتوافق مع دراستهم، لكن يوجد اختلاف طفيف يتمثل في أن القيمة العادلة تساعد وتوفر في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان للبنوك التجارية.

2-دراسة [2] VolhaShamkuts,(2010)

هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل الأسس المفاهيمية لمحاسبة القيمة العادلة ومعرفة تطور القيمة العادلة وتأثيرها على البيانات المالية والأسواق العالمية ومعرفة مميزات وعيوب محاسبة القيمة العادلة من خلال مقارنة بينها وبين التكلفة التاريخية ، وأيضا من أهداف هدا البحث هو التطرق إلى مدى مساهمة محاسبة القيمة العادلة في الأزمة العالمية الأخيرة وأيضا مناقشة التطورات الأخيرة لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما والمعايير المحاسبة الدولية .

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة يعني التغيير من المبادئ المحاسبية التي ترتكز على الموضوعية والموثوقية وهدا ماله سلبيات وايجابيات، وتم استنتاج أن القيمة العادلة أكثر ملائمة من تطبيق القيمة التكلفة التاريخية لأنها تعطي معلومات تعكس حالة السوق الحالية من ثم زيادة الشفافية، ومن ناحية أخرى قد يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى إعطاء فرصة للإدارة بالتلاعب في المعلومات، حيث

[1]-Laux Christian, Leuz Christian, The Crisis of Fair Value Accounting- Making Sense of the Recent Debate Accounting, The University of Chicago, Booth School of Business, Journal ofOrganization and Society, Vol. 34, 2009, p826

[2]-VolhaShamkuts, Fair Value Accounting. University of Iceland, Faculty of Business Administration, Master Thesis (2010).

إن القيمة السوقية قد لا تعكس القيمة العادلة في حالة عدم كفاءة السوق.كما يتبين للطالبين أنها تتماثل معها من حيث الدراسة لكن تتجه إلى مدى إسهام القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية أكثرة دقة وموثوقية من اجل تحسين اتخاذ قرار منح الائتمان من طرف أقسام منح الائتمان .

3-دراسة Brett W.Cantrell-john M.McInnis –Christopher G .Yust, (2014) [1]

تمثلت الدراسة إلى معرفة مدى قدرة مدخل القيمة العادلة على التنبؤ بخسائر الائتمان ومقارنته بقدرة مدخل التكاليف التاريخية على ذلك تحت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما وذلك باستخدام البيانات المالية لعينة من البنوك للفترة 2005 إلى 2009 وتم استخدام مؤشر صافي تكاليف القروض الذي اعتبر من طرف الباحث انه أفضل مؤشر لتنبؤ بخسائر الائتمان حيث خلصت الدراسة إلى أن مدخل التكلفة التاريخية أفضل نسبيا في التنبؤ بخسائر الائتمان وتوقعها في المستقبل مقارنة بمدخل القيمة العادلة، وأن معلومات التكلفة التاريخية هي أكثر فائدة في التنبؤ بصافي تكاليف القروض من معلومات القيمة العادلة.كما يتبين للطالبين أن تتوافق كثير معها لكن تختلف من ناحية أخرى بسبب إهمال تدني قيمة النقود مع مرور الوقت وكذلك أزمة التضخم التي تصيب الاقتصاد حيث نرى أن القيمة العادلة تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان للبنوك التجارية.

4-دراسة,Paul Jaijairam (2013) [2]

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين طريقة القيمة العادلة وطريقة التكلفة التاريخية ومدى تأثير كلا الطريقتين على البيانات المالية وإبراز نقاط تفوق كل طريقة على الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى أن اختيار الطريقة المناسبة بين كلتا الطريقتين ليس من السهل وذلك لأن كل من الطريقتين لها مزايا وعيوب إذ أن طريقة التكلفة التاريخية سهلة الاستخدام وبسيطة للفهم إلا أن أنصار القيمة العادلة دعو إلى إعادة النظر في محاسبة التكلفة التاريخية بسبب جملة من العيوب لعل أهمها خلال فترات التضخم ومن ناحية أخرى تبرز نجاعة استخدام مدخل القيمة العادلة في نقل القيمة الحالية للأصول والخصوم وفقا لظروف السوق بحيث يوفر لمستخدمي القوائم المالية مزيد من المعلومات المالية الحالية إلا أن مدخل القيمة العادلة لديها بعض العيوب مثل الذاتية والتعقيد ومع ذلك يبقى استخدام طريقة القيمة العادلة متفوق على استخدام طريقة التكلفة التاريخية.ويتضح للباحثين أنها تتوافق مع دراستنا وتختلف في الاتجاه من

[1]-Brett W.Cantrell-john M.McInnis –Christopher G .Yust,(2014) Predicting Credit Losses : Loan Fair Values versus Historical Costs.

[2]- Paul Jaijairam- Fair Value Accounting vs.Historical Cost Accounting. City University of New York, USA (2013).

حيث دراسة مدى إسهام القيمة العادلة في ترشيد منح الائتمان لدى البنوك آي تقوم بتعزيز قرار من طرف أقسام الائتمان .

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثين بتنظيم استبانة متخصصة، وتوزيعها على مجتمع الدراسة وهي البنوك التجارية لولاية غارداية، وتألفت عينت الدراسة من موظفين في البنوك الدين هم ضابط ائتمان، مراجع ائتمان، مدير ائتمان ومحاسب ائتمان، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (84) استبانة، علما بأن عدد الاستبانات المستردة بلغت (57) استبانة، وقد استخدم الطالبين المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن اتجاهات العينة ايجابية نحو فقرات مدى مساهمة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية لولاية غارداية. وأن المتوسط الكلي البالغ (3.68) يعكس ارتفاع مستوى تأييد القائمين على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في تطبيق محاسبة القيمة العادلة. كما تبين أن البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية. وتساهم محاسبة القيمة العادلة بشكل ملحوظ في جعل المعلومات المالية أكثر قدرة على ترشيد قرار منح الائتمان الخاص بالحكم على أحداث حالية وسابقة.

أما الدراسات السابقة فقد استهدفت التعرف على مدى ملائمة وموثوقية القيمة العادلة وجودة البيانات المالية ومبررات استخدام محاسبة القيمة العادلة عوض التكلفة التاريخية .كما تطرقت إلى اثر استخدام القيمة العادلة وانعكاساتها على قائمة الدخل وربحية السهم .

وكذلك التعرف على ادوار محاسبة القيمة العادلة في عمليات التدقيق الخارجي ونظرت الهيئات الحكومية اتجاهها وإدارة الأرباح من ناحية أخرى وهدا عبر منهج القياس بالقيمة العادلة . أيضا بيان رأي المستثمرين اتجاه القيمة العادلة كما حاولت بيان عدم مسؤولية معايير القيمة العادلة عن الأزمة المالية العالمية الأخيرة .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بجوانب إجراءات منح الائتمان فقمنا بالتطرق إلى مفهوم الائتمان المصرفي الذي يعد الثقة التي يوليها البنوك للعميل حين يضع تحت تصرفه مبلغ من المال، وتطرقنا إلى التعريف بأهمية ومدى مساهمة القيمة العادلة في قرار منح الائتمان للبنوك التجارية وإبراز المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام قياس القيمة العادلة.

كما تناولنا أثر محاسبة القيمة العادلة على خصائص جودة المعلومات المالية و رأينا ان القيمة العادلة لها أثر كبير خاصة على الملائمة الموثوقية حيث تؤثر على متخدي القرارات وتكون المعلومات المالية ملائمة لهم جدا أكثر من موثوقيتها.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للقيمة العادلة

تمهيد الفصل الثاني

بعد قيامنا بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول، سوف يشتمل هذا الفصل على مبحثين الأول يهتم بعرض لمنهجية الدراسة المتبعة من قبل الباحث بالإضافة إلى تناول مجتمع وعينة الدراسة، و أدوات الدراسة ومصادر الحصول عليها، ومن ثم المبحث الثاني الذي يبرز الأساليب الإحصائية المستخدمة، تحليل للنتائج المتحصل عليها وصدق أداة الدراسة وثباتها.

سنقوم في هذا الفصل بالدراسة الميدانية لمحاولة اسقاط الجانب النظري في واقع الممارسة المحاسبية في البيئة الاقتصادية الجزائرية و خاصة في جانب القياس المحاسبي بالقيمة العادلة. و لتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان للتحقق من دور القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية لولاية غرداية .

و بعد جمع المعلومات المطلوبة أجرينا تحليل لنتائج اختبار فرضيات الدراسة والتعليق عليها و التأكد منها، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : الأدوات المستخدمة

1-تمهيد

يشتمل هذا الفصل على عرض لمنهجية الدراسة المتبعة من قبل الطالبين بالإضافة إلى تناول مجتمع وعينة الدراسة، كما تناول أدوات الدراسة ومصادر الحصول عليها، ومن ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة، وصدق أداة الدراسة وثباتها.

2- منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية البحث العلمي القائمة على أساس صياغة المشكلة وبيان أهمية الدراسة وأهدافها ووضع مجموعة من الفرضيات والتأكد من صحتها، حيث اتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.

3-مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الجزائرية بولاية غارداية. أما عينة الدراسة فقد تكونت من ستة بنوك هي: بنك الخليج- بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك البركة، بنك الجزائر الخارجي، بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية.

وطبق الإستبانة على عينة مستهدفة من موظفين في البنوك ومن بينهم : مدير الائتمان، ضابط الائتمان، مراجع الائتمان....، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة بواقع **(16)** استبانات لكل بنك، حيث بلغ عدد استبانات الموزعة **(84)** استبانة، وقد بلغت عدد الاستبانات المسترجعة **(57)** ستبانة.

والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (1)

توزيع الاستبانات على البنوك التجارية الجزائرية لولاية غارداية

الرقم	اسم البنك	عدد الاستبانة الموزعة	عدد الاستبانة المسترجعة
01	**بنك الخليج**	16	7
02	**بنك الفلاحة و التنمية الريفية**	16	15
03	**بنك البركة**	16	7
04	**بنك الجزائر الخارجي**	16	10
05	**بنك القرض الشعبي الجزائري**	16	10
06	**بنك التنمية المحلية**	16	8
	المجموع	**84**	**57**

المصدر: من اعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم(**1**) والمتعلق بعدد الاستبانات الموزعة على البنوك، أن عدد الاستبانات التي وزعت على البنوك عينة الدراسة بلغت (**84**) استبانة، استرجع منها (**57**) استبانة. حيث كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية الاكثر من حيث عدد الاستبانات المسترجعة، وكان أقلها بنك الخليج وبنك البركة.

3-1-خصائص عينة الدراسة

1-العمر

جدول رقم(2)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

الفئات	التكرار	النسب%
من 25 إلى 34	20	35.10
من 34 إلى 44	14	24.60
من 44 إلى 54	16	28.10
أكبر من 54	7	12.20
المجموع	**57**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(2)** والمتعلق بمتغير عينة الدراسة حسب العمر، أن 35.10% من العينة تتراوح أعمارهم بين من 25 إلى 34سنة و 24.60% من العينة أعمارهم بين 34 إلى 44 سنة، أما الفئة التي تتراوح أعمارهم مابين 44 إلى 54سنة هم 28.10% والباقي تزيد أعمارهم عن 54سنة.
مما يوضح انخفاض أعمار أفراد عينة الدراسة، وبما يعكس ميل البنوك محل الدراسة إلى تعيين الفئة الشابة في المناصب الإدارية.

2-المؤهل العلمي

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسب%
باكالوريا	6	10.53
ليسانس	28	49.12
ماستر	18	31.60
دراسات عليا	3	5.26
شهادة مهني	2	3.50
المجموع	**57**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(3)**والمتعلق بمتغير عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، أن 10.53% من العينة حملة شهادة الباكالوريا، و 49.12% من حاملي شهادة ليسانس، بينما بلغت نسبة حاملي شهادة الماستر 31.60% و 5.26% من العينة حملة دراسات عليا، كما كانت نسبة حملة شهادة مهني 3.50 %. مما يدل على أن البنوك محل الدراسة تقوم بتعيين حامل المؤهلات الجامعية و الدراسات العليا، بما يساهم في تطوير عملها.

3-سنوات الخبرة بالعمل المصرفي

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة بالعمل المصرفي

سنوات الخبرة	التكرار	النسب%
أقل 10 سنوات	26	45.61
من 10 إلى 19 سنة	16	28.07
من 20 إلى 29 سنة	10	17.54
30 سنة فأكثر	5	8.77
المجموع	**57**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(4)**والمتعلق بمتغير عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل المصرفي، إن النسبة الأكبر من العينة تقل خبرتهم عن 10 سنوات (45.61% من العينة) بينما (28.07%) من العينة تتراوح خبرتهم ما بين (10-19 سنة)، و (17.54%) من العينة خبرتهم كانت ما بين (20-29 سنة)، أما (8.77%) من العينة تتراوح خبرتهم من (30 سنة فأكثر).

هذا ما يدل على انخفاض الخبرة العملية لأفراد العينة وبما يتناسب مع أعمارهم، كون النسبة الأكبر من العينة من الفئة العمرية الشابة.

4- المسمى الوظيفي

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسب%
محاسب ائتمان	8	14.03
مسؤول حسابات خارجية	2	3.51
عون شباك	6	10.53
ضابط ائتمان	22	38.60
مدير ائتمان	6	10.53
مراجع ائتمان	13	22.80
المجموع	**57**	**100**

المصدر: من إعدد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) والمتعلق بمتغير عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي، نلاحظ أن (38.60%) من العينة ضباط ائتمان، تليهم (22.80%) من العينة مدققون داخليون، أما (14 %) من العينة محاسبين، بينما كانت النسبة المئوية لكل من المديرين الماليين و أعوان شباك (10.53%) كل على حدى والباقي لمسؤولي الحسابات الخارجية. هذا ما يعكس التوزيع النسبي لأفراد مجتمع الدراسة.

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات، هي البيانات الثانوية والمتمثلة بالدراسات النظرية والميدانية السابقة والكتب والأبحاث المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، وذلك لوضع الإطار النظري للدراسة. أما البيانات الأولية فتتمثل في تطوير استبانة لقياس المتغيرات والأبعاد الخاصة بها و دراسة الفرضيات.

وفيما يلي عرض لتصميم استبانة

اشتملت الاستبانة على قسمين رئيسيين، تضمن الأول منها البيانات الشخصية للمشاركين وهي: (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الشهادات المهنية الحاصل عليها، المسمى الوظيفي)، بينما اشتمل القسم الثاني على فقرات تقيس متغيرات الدراسة.

جدول رقم (6)

قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبانة

المتغير الرئيسي	القسم	عدد الفقرات
ملائمة القيمة العادلة	الثاني	9
بنود الإفصاح المحاسبي	الثالث	12
المعوقات	الرابع	9

المصدر: من اعداد الطالبين

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة حيث تم إعطاء الأوزان التالية لمقياس الدراسة كما يلي:

جدول رقم (7)

المقياس المستخدم في الدراسة

لا أوافق بشدة	لاأوافق	لاأدري	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الطالبين

ويتم حساب طول الفئة انطلاقا من :

- المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى =5-1=4
- طول الفئة =4/5=0.8

المجال	اختبارات المقياس	المستوى
	غير موافق بشدة	منخفض
	غير موافق	
	محايد	متوسط
	موافق	مرتفع
	موافق بشدة	

المصدر :من اعداد الطالبين

وقد تم الاعتماد على المقياس التالي لتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وهو:

من 1 -2.59 مستوى **ضعيف**

من 2.60-3.39 مستوى **متوسط**

من 3.40-5 مستوى **مرتفع**

1-الأساليب الإحصائية

من أجل الحصول على النتائج تبـــرز العـــلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذا مدى ثبات وصدق أداة الدراسة (الاستبانة) تم الاستعانة بمجموعة من المعاملات والمقاييس الاحصائية التي تحقق هذا الغرض على النحو التالي :

- **المتوسط الحسابي** : ويقصد بها القيمة التي تمثل معدلا القيم أو النتائج المتحصل عن حاصل قسمة مجموع تلك القيم على عددها، أو حاصل قسمة مجموع قيم مفردات العينة على حجم العينة.

- **الانحراف المعياري** : يعد من أكثر مقاييس التشتت استعمالا في العديد من العمليات الإحصائية المتعلقة باجراء المقارنات واختبار الفرضيات، حيث يقيس درجة الاختلاف بين القيم ووسطها الحسابي، وعندما تكون قيمة الانحراف المعياري صغيرة، فهذا يعني أن التوزيع متقارب وتتجمع بياناته حول متوسطها.

- **معامل الارتباط بيرسون:** يهدف هذا المعامل الى معرفة وجود العلاقة بين المتغيرين من عدمها.

- **معامل الارتباط ألفا كرومباخ:** تم الاستعانة بهذا الاختبار من أجل قياس درجة ثبات الاستبيان .

- **اختبار (T):** تم الاعتماد على هذا الاختبار من أجل اختبار الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة وقد تم اختبار الفرضيات عند مستوى ذات الدلالة معنوية $\alpha = 0.05$

تم الاعتماد على برنامج Feuille de Calcul Microsoft Excel لتجميع استمارات من أفراد العينة وتبويبها وتلخيصها، حيث ساعدنا هذا البرنامج في معرفة عدد ونسبة المشاركين في هذه الدراسة سواء من حيث الجنس أو العمر أو الوظيفة أو الخبرة المهنية.

و تم استخدام برنامج SPSS في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة عن طريق استبانات الدراسة.

2-اختبار الصدق والثبات

2-1-اختبار الثبات

يشير ثبات الاستبيان إلى ادراك ما إذا تم اعادة توزيع الاستبيان على نفس أفراد العينة،فإننا سنحصل على ذات النتائج، ويتم قياس هذا الثبات سواء للاستبيان ككل، أول محاوره ،أو بين مختلف عبارات كل محور من خلال استخدام معامل الارتباط ألفا كرومباخ، واختبار الثبات بواسطة التجزئة النصفية، ومعامل الارتباط بيرسون .

2-2- اختبار معامل الثبات ألفا كرومباخ

تم تقسيم محاور الاستبيان إلى ثلاث محاور، وقد قمنا بقياس ثبات الاستبيان كل محور من خلال استخدام معامل ألفا كرومباخ مثلما يظهر في الجدول التالي

الجدول رقم (8)

قيمة α%

المحاور	عدد العبارات	قيمة α	معامل الصدق
مدى ملائمة محاسبة القيمة العادلة في جعل البيانات ملائمة	9	0.991	0.995
مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي	12	0.976	0.988
المعوقات	9	0.984	0.992
الاستبيان	30	0.991	0.995

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط ألفا كرومباخ للاستبيان بلغ 99.1% وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60 %. وهو نفس الحال مع معامل كرومباخ لكل محور كما نلاحظ أن هذه معاملات كل محور متقاربة في حين تجاوز معامل الصدق الذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرومباخ

نسبة 99.5% لكل الاستبيان ما يعني لو أننا قمنا بإعداد وتوزيع نفس هذا الاستبيان على نفس أفراد العينة سوف نحصل على نفس النتائج.

2-3- اختبار الثبات عن طريق التجزئة النصفية

يقوم هذا الاختبار على تقسيم أسئلة الاستبيان إلى جزأين، ثم إجراء اختبار الثبات ألفا كرومباخ عليهما، وفي هذا الاستبيان قمنا بتقسيمه إلى جزأين يحتوي كل جزءعلى15عبارة، والجدول التالي يبين معامل الثبات عن التجزئة النصفية كما يلي :

جدول رقم (9)

اختبار الثبات عن طريق التجزئة النصفية

أجزاء الاستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرومباخ	معامل
الجزء الأول	15	0.987	0.994
الجزء الثاني	15	0.993	

المصدر: من إعدد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ معامل الثبات لكلي الجزأين كان ممتازا حيث تجاوزا فيهما معامل الارتباط ألفا كرومباخ بلغ 99%كما تبين من خلال إجراء هذا الاختبار أن معامل الثبات في الجزء الثاني من الاستبيان شهد ثبات أقوى من الجزء الأول.

2-4- اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

من أجل قياس مدى صدق عبارات الاستبيان، تم الاعتماد أولا على تحكيم الاستبيان من قبل الأساتذة المتخصصين، في حين تم الاعتماد على اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان من الناحية الإحصائية.

أولا : اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

بعد إجراء اختبار الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول، ظهرت لنا النتائج التالية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10)

اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	مطبق في القوائم المالية بشمولية وفق نصوص معايير التقارير المالية الدولية IFRS	**0.732**	0.000
2	يؤدي إلى جعل البيانات المالية (القوائم) أكثر قدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان.	**0.733**	0.000
3	يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقة في منح الائتمان بحكم انعكاس القيمة العادلة المتمثلة للظروف السوقية على طالبين الائتمان.	**0.793**	0.000
4	يزيد في القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في أقسام التسهيلات ائتمانية في ضوء أخذ التغيرات المستقبلية السوقية على طالبين الائتمان.	**0.759**	0.000
5	يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الإئتمان من خلال تصحيح بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة.	**0.823**	0.000
6	يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات من خلال البيانات التي تعبر عن القيمة العادلة.	**0.802**	0.000
7	يجعل البيانات المالية متوفرة بالوقت المناسب بالنسبة لأصحاب قرار منح الائتمان وتعكس ماهو موجود في ذلك الوقت.	**0.786**	0.000
8	يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للمقارنة لعدة فترات مالية.	**0.802**	0.000
9	يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية.	**0.717**	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الارتباط بيرسون لجميع فقرات المحور الأول ذات دلالة إحصائية قوية جدا عن مستوى دلالة معنوية$0.05 = \alpha$،بحيث كانت كل القيم الاحتمالية لهذه الفقرات أقل من مستوى$0.05 = \alpha$الأمر الذي يثبت صدق فقرات المحور الأول.

ثانيا : اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

بعد إجراء اختبار الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني، ظهرت لنا النتائج التالية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11)

اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها.	**0.737**	0.000
2	عرض رأس المال ومكوناته.	**0.750**	0.000
3	الإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام بالقوائم المالية وإظهار الأرقام المقارنة.	**0.884**	0.000
4	عرض تكاليف التمويل.	**0.845**	0.000
5	عرض المخصصات والاحتياطيات والرسوم الإضافية الأخرى.	**0.880**	0.000
6	الإفصاح عن الأوراق المالية وقيمتها المصرفية وخصمها لدى البنوك.	**0.788**	0.000
7	عرض النقدية في الصندوق ولدى البنوك وعرض الذمم المدينة ومخصصاتها.	**0.750**	0.000
8	عرض الموجودات والاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الأخرى ومخصصات اهلاكها وعرض المخزون بتفاصيله.	**0.834**	0.000
9	الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	**0.786**	0.000
10	الإفصاح عن سياسة الإهتلاك المتبعة.	**0.793**	0.000
11	الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية أو التكلفة الإسبدالية أو القيمة العادلة).	**0.799**	0.000
12	عرض القروض و الذمم الدائنة البنكية المضمونة منفصلة عن غير المضمونة.	**0.815**	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الارتباط بيرسون لجميع فقرات المحور الثاني ذات دلالة إحصائية قوية جدا عن مستوى دلالة معنوية$0.05 = \alpha$،بحيث كانت كل القيم الاحتمالية لهذه الفقرات أقل من مستوى$0.05 = \alpha$الأمر الذي يثبت صدق فقرات المحور الثاني.

ثالثا : اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

بعد إجراء اختبار الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث، ظهرت لنا النتائج التالية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12)

اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يؤدي وجود العديد من مداخل ومستويات القياس للقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.	**0.874**	0.000
2	تفتقر البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي وتسمح بإمكانية التلاعب في الحسابات.	**0.857**	0.000
3	عدم وجود أنظمة وإرشادات مهنية تلزم باستخدام القيمة العادلة التوقف عن استخدام التكلفة التاريخية .	**0.883**	0.000
4	يؤدي وجود العديد من المعالجات المتعلقة بالتحوط عن القيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.	**0.863**	0.000
5	اختلاف الطبيعة المختصة للأصول وعدم القدرة على اعتماد رأي المقيمين لهذه الأصول كونها نادرا ما تباع	**0.851**	0.000
6	تساهم محاسبة القيمة العادلة في تضخيم رقم الأرباح المحاسبي في غالبية الأحوال.	**0.881**	0.000
7	عدم توفر أسواق لبعض بنود القوائم المالية التي يتم فيها قياس القيمة العادلة لهذه البنود.	**0.851**	0.000
8	عدم توفر شروط الأسواق النشطة التي يمكن فيها القياس الدقيق للقيمة العادلة لبنود القوائم المالية.	**0.874**	0.000
9	عدم وضوح قواعد ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.	**0.860**	0.000

المصدر: من اعدد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الارتباط بيرسون لجميع فقرات المحور الثالث ذات دلالة احصائية قوية جدا عن مستوى دلالة معنوية0.05 = α، بحيث كانت كل القيم الاحتمالية لهذه الفقرات أقل من مستوى0.05 = αالأمر الذي يثبت صدق فقرات المحور الثالث.

رابعا : اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

بعد إجراء اختبار الاتساق الداخلي لعبارات كل محـور، ومـدى ارتباط العبارات مع بعضها البعض في كل محور تم استخراج الصدق الكلي لكل محور مثلما يظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم (13)

اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
مدى ملائمة محاسبة القيمة العادلة في جعل البيانات ملائمة	9	0.982	0.000
مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي	9	0.982	0.000
المعوقات	9	0.982	0.000

المصدر: من إعدد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن معامل الارتباط تفوق 90% مما يعني أن هناك اتساق كبير بين محاور الاستبيان، ما يدل على صدق الاستبيان، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تقدرب0.000 عند كل محور وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المقدرة ب0.05 = α وهو ما يدل أيضا على الصدق بين محاور الاستبيان.

المبحث الثاني: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

المطلب الأول: تحليل البيانات

لقد انصب اهتمام الباحثان في هذا الجزء من الدراسة على تقييم أراء عينة الدراسة حول أهداف هذه الدراسة وسجلت هذه النتائج وفق الجداول التالية.

الجدول رقم (14)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير ملائمة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية لولاية غارداية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1-مطبق في القوائم المالية بشمولية وفق نصوص معايير التقارير المالية الدولية IFRS	3.56140351	0.8380751	**مرتفع**
2- يؤدي إلى جعل البيانات المالية (القوائم) أكثر قدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان.	3.8245614	0.9755395	**مرتفع**
3- يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقة في منح الائتمان بحكم انعكاس القيمة العادلة المتمثلة للظروف السوقية على طالبين الائتمان.	3.61403509	1.004453	**مرتفع**
4-يزيد في القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في أقسام التسهيلات ائتمانية في ضوء أخذ التغيرات المستقبلية السوقية على طالبين الائتمان.	3.50877193	0.9933605	**مرتفع**
5-يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان من خلال تصحيح بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة.	3.66666667	1.0316624	**مرتفع**
6- يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات من خلال البيانات التي تعبر عن القيمة العادلة.	3.59649123	1.0405742	**مرتفع**
7-يجعل البيانات المالية متوفرة بالوقت المناسب بالنسبة لأصحاب قرار منح الائتمان وتعكس ماهو موجود في ذلك الوقت.	3.8245614	0.8402757	**مرتفع**
8- يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر	3.75438596	0.8641130	**مرتفع**

قابلية للمقارنة لعدة فترات مالية.			
9- يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية.	3.77192982	0.9554560	**مرتفع**
المتوسط الكلي	3.68031189	0.9492788	**مرتفع**

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي اكسال

نلاحظ من جدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لان متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس. كما تبين أن متوسطات عامة البالغ(3.68) يعكس ارتفاع مستوى تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة .

كما تبين أن الفقرتين (2)و (7)هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.82) وبما يعكس ارتفاع درجة الموافقة على الفقرتين التي تتناولان بجعل البيانات المالية (القوائم) أكثر قدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان و بجعل البيانات المالية متوفر بالوقت المناسب بالنسبة لأصحاب قرار منح الائتمان وتعكس ماهو موجود في ذلك الوقت.

أما الفقرة (4) فهي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.50) و المتعلقة يزيد في القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في أقسام التسهيلات الائتمانية في ضوء أخذ التغيرات المستقبلية السوقية على طالبين الائتمان.

مما سبق يتبين لنا الدور الكبير في تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية جزائرية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

الجدول رقم (15)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية لولاية غارداية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
10- الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها.	4.0877193	0.57064758	**مرتفع**
11- عرض رأس المال ومكوناته.	4.0877193	0.65643112	**مرتفع**
12- الإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام بالقوائم المالية وإظهار الأرقام المقارنة.	3.84210526	0.76753133	**مرتفع**
13-عرض تكاليف التمويل.	3.9122807	0.80089208	**مرتفع**

14-عرض المخصصات والاحتياطيات والرسوم الإضافية الأخرى.	3.66666667	0.90482786	**مرتفع**
15- الإفصاح عن الأوراق المالية وقيمتها المصرفية وخصمها لدى البنوك.	3.52631579	0.97522401	**مرتفع**
16-عرض النقدية في الصندوق ولدى البنوك وعرض الذمم المدينة ومخصصاتها.	3.8245614	0.79742584	**مرتفع**
17- عرض الموجودات والاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الأخرى ومخصصات اهلاكها وعرض المخزون بتفاصيله.	3.57894737	0.99025725	**مرتفع**
18- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	3.68421053	0.86161608	**مرتفع**
19- الإفصاح عن سياسة الاهتلاك المتبعة.	3.59649123	0.97079546	**مرتفع**
20- الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية أو التكلفة الإستبدالية أو القيمة العادلة).	3.78947368	0.81082246	**مرتفع**
21- عرض القروض و الذمم الدائنة البنكية المضمونة منفصلة عن غير المضمونة.	3.71929825	0.83254811	**مرتفع**
المتوسط الكلي	3.77631579	0.8282516	**مرتفع**

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي اكسال

نلاحظ من جدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لان متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس. كما تبين أن متوسطات عامة البالغ(3.77)يعكس ارتفاع مستوى تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية لأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية لولاية غارداية.

كما تبين أن الفقرتين(10)و (11) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (4.08) وبما يعكس ارتفاع درجة الموافقة على الفقرتين التي تتناولان الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها و فقرة عرض رأس المال ومكوناته.

أما الفقرة (15) فهي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.52) و المتعلقة الإفصاح عن الأوراق المالية وقيمتها المصرفية وخصمها لدى البنوك.

مما سبق يتبين لنا الدور الكبير في تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية للأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية لولاية غارداية.

الجدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المعوقات

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
22-يؤدي وجود العديد من مداخل ومستويات القياس للقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.	3.52631579	0.88069476	**مرتفع**
23- تفتقر البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والاثبات المادي وتسمح بإمكانية التلاعب في الحسابات.	3.50877193	1.02807616	**مرتفع**
24- عدم وجود أنظمة وإرشادات مهنية تلزم باستخدام القيمة العادلة التوقف عن استخدام التكلفة التاريخية .	3.73684211	0.96475278	**مرتفع**
25- يؤدي وجود العديد من المعالجات المتعلقة بالتحوط عن القيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.	3.43859649	0.91799828	**مرتفع**
26-اختلاف الطبيعة المختصة للأصول وعدم القدرة على اعتماد رأي المقيمين لهذه الأصول كونها نادرا ما تباع	3.70175439	1.00812336	**مرتفع**
27-تساهم محاسبة القيمة العادلة في تضخيم رقم الأرباح المحاسبي في غالبية الأحوال.	3.29824561	1.12335513	**متوسط**
28-عدم توفر أسواق لبعض بنود القوائم المالية التي يتم فيها قياس القيمة العادلة لهذه البنود.	3.87719298	0.89971098	**مرتفع**
29-عدم توفر شروط الأسواق النشطة التي يمكن فيها القياس الدقيق للقيمة العادلة لبنود القوائم المالية.	3.71929825	0.85336046	**مرتفع**
30-عدم وضوح قواعد ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.	3.77192982	0.83807515	**مرتفع**
المتوسط الكلي	3.61988304	0.94601634	**مرتفع**

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي اكسال

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لان متوسطاتها الحسابية مساوية من متوسط أداة القياس. كما تبين أن متوسطات عامة البالغ(3.61)يعكس مستوى مرتفع من الموافقة على متغير توعية المعوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

و نلاحظ أن الفقرة (28) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.87) والمتعلقة عدم توفر أسواق لبعض بنود القوائم المالية التي يتم فيها قياس القيمة العادلة لهذه البنود.

أما الفقرة (27) فهي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.29) و المتعلقة باسهام محاسبة القيمة العادلة في تضخيم رقم الأرباح المحاسبي في غالبية الأحوال.

و يعتقد الطالبان أنه على الرغم من أن متوسط الحسابي العام لمتغير المعوقات التي تواجه متخذو قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان ذو مستوى متوسط إلا أنه يشير و يؤكد على أهمية استخدام القيمة العادلة في البنوك التجارية عند تحليل بنود مالية للشركات الطالبة الائتمان.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

بعد أن قمنا باستخراج نتائج آراء وإجابات أفراد العينة من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية سوف يأتي الدور على اختبار الفرضيات من خلال(T) في هذا المطلب.

1- اختبار الفرضية الأولى:

Ho1 : تساهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

الجدول رقم (17)

اختبار الفرضية الأول

الرقم	الفقرة	قيمة T	القيمة الإحصائية
1	مطبق في القوائم المالية بشمولية وفق نصوص معايير التقارير المالية الدولية IFRS	**11.512**	0.000
2	يؤدي إلى جعل البيانات المالية (القوائم) أكثر قدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان.	**9.017**	0.000

3	يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقة في منح الائتمان بحكم انعكاس القيمة العادلة المتمثلة للظروف السوقية على طالبين الائتمان.	**11.234**	0.000
4	يزيد في القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في أقسام التسهيلات ائتمانية في ضوء أخذ التغيرات المستقبلية السوقية على طالبين الائتمان.	**10.326**	0.000
5	يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان من خلال تصحيح بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة.	**9.672**	0.000
6	يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات من خلال البيانات التي تعبر عن القيمة العادلة.	**10.093**	0.000
7	يجعل البيانات المالية متوفرة بالوقت المناسب بالنسبة لأصحاب قرار منح الائتمان وتعكس ماهو موجود في ذلك الوقت.	**10.468**	0.000
8	يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للمقارنة لعدة فترات مالية.	**10.787**	0.000
9	يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية.	**9.618**	0.000
	تطبيق الاختبار Tعلى محور الأول	**92.727**	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحصائية لعبارات المحور الأول تساوي 0.000 ، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة و التي تقدر ب0.05= α ومن خلال المتوسط الحسابي الكلي للمحور الأول الذي قدر بـ 3.68، وانحراف معياري يساوي 0.949، وبالتـالي نقـبل الفـرضية الأول التي تقول : " تساهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية."

2-اختبار الفرضية الثانية

Ho2 : تأثر الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية.

لتأكيد أو نفي هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار(T) على المحور الأول من الاستبيان، فكانت النتائج على

النحو الذي يظهره الجدول أدناه.

الجدول رقم (18)

نتائج تطبيق اختبار(T) على المحور الأول

الرقم	الفقرة	قيمة T	القيمة الإحصائية
1	الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها.	**11.963**	0.000
2	عرض رأس المال ومكوناته.	**10.400**	0.000
3	الإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام بالقوائم المالية وإظهار الأرقام المقارنة.	**11.289**	0.000
4	عرض تكاليف التمويل.	**10.163**	0.000
5	عرض المخصصات والاحتياطيات والرسوم الإضافية الأخرى.	**11.027**	0.000
6	الإفصاح عن الأوراق المالية وقيمتها المصرفية وخصمها لدى البنوك.	**11.308**	0.000
7	عرض النقدية في الصندوق ولدى البنوك وعرض الذمم المدينة ومخصصاتها.	**11.031**	0.000
8	عرض الموجودات والاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الأخرى ومخصصات اهلاكها وعرض المخزون بتفاصيله.	**10.739**	0.000
9	الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	**11.428**	0.000
10	الإفصاح عن سياسة الإهتلاك المتبعة.	**10.819**	0.000
11	الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية أو التكلفة الإسبدالية أو القيمة العادلة).	**11.172**	0.000
12	عرض القروض و الذمم الدائنة البنكية المضمونة منفصلة عن غير المضمونة.	**11.512**	0.000
	تطبيق الاختبار Tعلى محور الثاني	**132.851**	0.000

المصدر: من اعدد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحصائية لعبارات المحور الأول تساوي 0.000 ، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة و التي تقدر ب0.05= α ومن خلال المتوسط الحسابي لكل المحور الأول الذي قدرب3.77 ، وانحراف معياريبيساوي0.828 ، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى التي تقول : " تأثر الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية".

3-اختبار الفرضية الثالثة

Ho3: وجود معوقات تواجه متخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة.

لتأكيد أو نفي هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار(T) على المحور الثالث من الاستبيان، فكانت النتائج على النحو الذي يظهره الجدول أدناه.

الجدول رقم (19)

اختبار الفرضية الثالثة

الرقم	الفقرة	قيمة T	القيمة الإحصائية
1	يؤدي وجود العديد من مداخل ومستويات القياس للقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.	**12.522**	0.000
2	تفتقر البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي وتسمح بإمكانية التلاعب في الحسابات.	**10.855**	0.000
3	عدم وجود أنظمة وإرشادات مهنية تلزم باستخدام القيمة العادلة التوقف عن استخدام التكلفة التاريخية .	**9.798**	0.000
4	يؤدي وجود العديد من المعالجات المتعلقة بالتحوط عن القيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.	**12.728**	0.000
5	اختلاف الطبيعة المختصة للأصول وعدم القدرة على اعتماد رأي المقيمين لهذه الأصول كونها نادرا ما تباع.	**9.637**	0.000
6	تساهم محاسبة القيمة العادلة في تضخيم رقم الأرباح المحاسبي في غالبية الأحوال.	**11.336**	0.000
7	عدم توفر أسواق لبعض بنود القوائم المالية التي يتم فيها قياس القيمة العادلة لهذه البنود.	**9.339**	0.000
8	عدم توفر شروط الأسواق النشطة التي يمكن فيها القياس الدقيق	**11.231**	0.000

	للقيمة العادلة لبنود القوائم المالية.		
9	عدم وضوح قواعد ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.	**10.966**	0.000
	تطبيق الاختبار Tعلى محور ثالث	**98.342**	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحصائية لعبارات المحور الأول تساوي 0.000 ، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة و التي تقدر ب0.05= α ومن خلال المتوسط الحسابي الكلي للمحور الأول الذي قدرب3.61 ، وانحراف معياري يساوي 0.946، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى التي تقول : " وجود معوقات تواجه متخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة."

المطلب الثالث : تحليل النتائج

بعد عرض نتائج الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، واختبار الفرضيات باستعمال اختبارT لمحاور الاستبيان يمكن تفسير وتحليل النتائج على النحو التالي:

الفرع الأول: تحليل محور الأول

يظهر مدى مساهمة محاسبة القيمة العادلة في جعل البيانات ملائمة بناء على إجابات أفراد العينة من خلال مايلي :

- مطبق في القوائم المالية بشمولية وفق نصوص معايير التقارير المالية الدوليةIFRS
- يؤدي إلى جعل البيانات المالية (القوائم) أكثر قدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان.
- يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقة في منح الائتمان بحكم انعكاس القيمة العادلة المتمثلة للظروف السوقية على طالبين الائتمان.
- يزيد في القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في أقسام التسهيلات ائتمانية في ضوء أخذ التغيرات المستقبلية السوقية على طالبين الائتمان.
- يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الائتمان من خلال تصحيح بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة.

- يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات من خلال البيانات التي تعبر عن القيمة العادلة.
- يجعل البيانات المالية متوفرة بالوقت المناسب بالنسبة لأصحاب قرار منح الائتمان وتعكس ما هو موجود في ذلك الوقت.
- يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للمقارنة لعدة فترات مالية.
- يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية.

الفرع الثاني: تحليل المحور الثاني

مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية . بناء على إجابات أفراد العينة من خلال مايلي :

- الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها.
- عرض رأس المال ومكوناته.
- الإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام بالقوائم المالية وإظهار الأرقام المقارنة.
- عرض تكاليف التمويل.
- عرض المخصصات والاحتياطيات والرسوم الإضافية الأخرى.
- الإفصاح عن الأوراق المالية وقيمتها المصرفية وخصمها لدى البنوك.
- عرض النقدية في الصندوق ولدى البنوك وعرض الذمم المدينة ومخصصاتها.
- عرض الموجودات والاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الأخرى ومخصصات اهلاكها وعرض المخزون بتفاصيله.
- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- الإفصاح عن سياسة الاهتلاك المتبعة.
- الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستبدالية أو القيمة العادلة).
- عرض القروض و الذمم الدائنة البنكية المضمونة منفصلة عن غير المضمونة.

الفرع الثالث: تحليل المحور الثالث

- يظهر وجود معوقات تواجه متخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة.بناء على إجابات أفراد العينة من خلال مايلي : يؤدي وجود العديد من مداخل ومستويات القياس للقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.
- تفتقر البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والاثبات المادي وتسمح بإمكانية التلاعب في الحسابات.
- عدم وجود أنظمة وإرشادات مهنية تلزم باستخدام القيمة العادلة التوقف عن استخدام التكلفة التاريخية.
- يؤدي وجود العديد من المعالجات المتعلقة بالتحوط عن القيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.
- اختلاف الطبيعة المختصة للأصول وعدم القدرة على اعتماد رأي المقييمين لهذه الأصول كونها نادرا ما تباع.
- تساهم محاسبة القيمة العادلة في تضخيم رقم الأرباح المحاسبي في غالبية الأحوال.
- عدم توفر أسواق لبعض بنود القوائم المالية التي يتم فيها قياس القيمة العادلة لهذه البنود.
- عدم توفر شروط الأسواق النشطة التي يمكن فيها القياس الدقيق للقيمة العادلة لبنود القوائم المالية.
- عدم وضوح قواعد ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا في هذا الفصل من خلال الدراسة الميدانية والتي أجريت على عينة من الموظفين في البنك في مجال تخصصهم لمعرفة مدى ملائمة القيمة العادلة، ومدى تأثيرها في عملية منح الائتمان.

وقد أبرزت هذه الدراسة الميدانية جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- يرى أفراد عينة الدراسة أن القيمة العادلة ملائمة في قرار منح الائتمان.
- كما يرى أفراد هذه العينة أن القيمة العادلة لها دور كبير في تأييد القائمون على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية لأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان.
- ويرى أفراد عينة الدراسة أن هناك معوقات وتحديات تعيق استخدام القيمة العادلة.

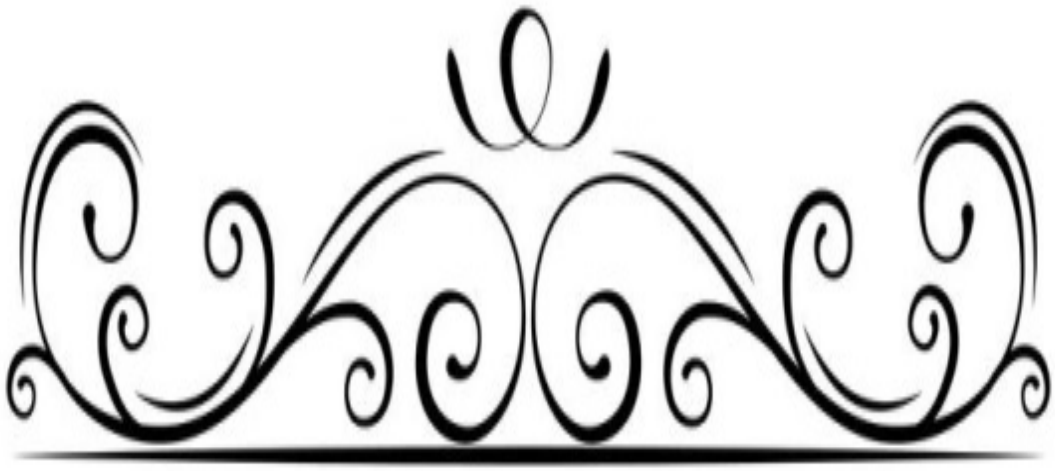

خاتمة

الخاتمـــة

1- ملخص الدراسة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع القيمة العادلة معرفة مدى ملائمة القيمة العادلة في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان ومدى تأثيرها على الأهمية النسبية لنود الإفصاح المحاسبي.
وبعد تطرقنا في الجزء النظري لبعض الدراسات السابقة تبين لنا أن معظم أفراد العينة كان لهم نفس الرأي في أن القيمة العادلة هي الأنسب وذات مصداقية.

2- اختبار الفرضيات

ومن خلال ما تم عرضه سابقا وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم اختبار صحة الفرضيات والتوصل إلى النتائج التالية:

- لا تساهم محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، ومنه عدم قبول الفرضية.
- لا تأثر بنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، وبالتالي عدم قبول الفرضية.
- عدم وجود معوقات تواجه متخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة، رفض الفرضية.

3- النتائج

في ضوء أهداف الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، أمكن للطالبين التوصل إلى النتائج التالية:

- ملائمة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية لولاية غارداية كانت ايجابية.

- أن مستوى تأييد القائمين على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية لولاية غارداية في تطبيق محاسبة القيمة العادلة جاء مرتفع.
- أن البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الائتمانية.
- تبين أن الدور الكبير في أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية لولاية غارداية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.
- هناك تأييد كبير في أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية لولاية غارداية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات طالبة الائتمان.
- أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو المعوقات و ذلك لأن متوسطاتها الحسابية أقل من متوسط أداة القياس.
- أن المتوسط الكلي يعكس المستوى المتوسط من الموافقة على متغير نوعية المعوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.
- أن متغير محاسبة القيمة العادلة يساهم في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية لولاية غارداية.
- لا يوجد لمتخذي قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية لولاية غارداية معوقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

4- التوصيات

بناءا على النتائج السابقة، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الزام البنوك بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، حيث تقع مسؤولية على الجهات المشرعة والمنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر.
- تأهيل القائمين على أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك بشهادات مهنية ذات علاقة، لأنها تزيد من وعي الموظف ودرايته في معايير محاسبة القيمة العادلة و مواكبة تطوراتها.

- دراسة المشاكل المختلفة التي تعيق استخدام مفاهيم القيمة العادلة من قبل خبراء المعايير، ومحاولة وضع الحلول الملائمة لمعالجة هذه المشاكل.
- وضع الضوابط الكفيلة في تطبيق معايير القيمة العادلة ومواكبة التغيرات فيها.

5- آفاق البحث

قمنا في هذه الدراسة بتركيز على مدى ملائمة القيمة العادلة بمساعدة قسم تسهيلات الائتمان و مساهمة بنود الافصاح المحاسبي في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية وأيضا تلك التحديات وصعوبات التي تواجههم. فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أداة الاستبيان، لذا نقترح الأفاق التالية:

- إجراء دراسات تطبيقية للبحث في أهم المقومات الواجب توفرها في البيئة المحاسبية الجزائرية لمسايرة ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.
- مدى اعتماد مصارف المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
- أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية التي تقيس أداء الشركات.

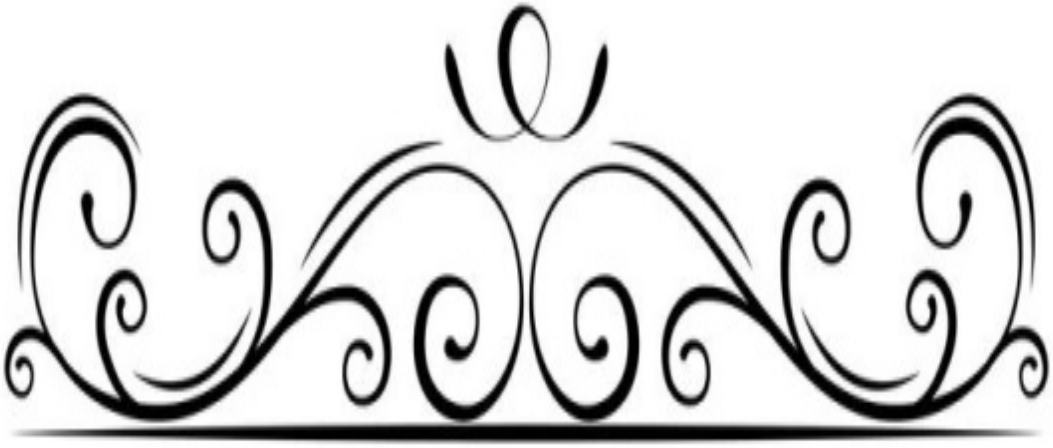

قائمة المراجع

قائمة الــمـراجــع

1- المراجع باللغــة العربيــة:

1- أحمد حلمي جمعة، تأثير إستخدام محاسبة القيمة العادلة في تطوير البيانات والمؤشرات المالية في سوق عمان المالي،(القاهرة :جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الثاني والسبعون، السنة الخمسون ، 2011م.

2- أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، دون دار نشر، مصر، 2001.

3- ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة، دراسة لعينة من مكاتب التدقيق العراقية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014.

4- الجعرات، خالد جمال، قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 2002.

5- جمال على عطية طرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن، 2005.

6- جمال على عطية طرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن، 2005.

7- حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، ط 1 مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.

8- دهمش نعيم، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2005.

9- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي،أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

10- السعفان، هيثم مصطفى، معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، " عمان، ،2001.

11-سيف هشام صباح فخري " الائتمان المصرفي و دور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية " ماجستير في المالية و المصرفية . كلية الاقتصاد.

12-الشقراوي، أشرف، أثر التحول إلى إتباع القيمة لسوقة في تقييم الاستثمارات المالية على ربحية البنوك، دراسة عملية على المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 64، كلية التجارة، جامعة القاهرة،2004.

13-صلاح الدين حسن السيسى،القطاع المصرفي و الإقتصاد الوطني، القطاع المصرفي و غسيل الأموال، القاهرة- عالم الكتاب، 1423هـ-2003م.

14-طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007.

15-طارق عبد العال، المدخل الحديث للمحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة، دار الجامعة الإسكندرية، 2003.

16-طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ط 6 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.

17-عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، ايمان نجرو "التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد 3 ،2006.

18-فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، ماجستير، كمية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

19-فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ،2000.

20- قرار وزير الاستثمار المصري رقم 243، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري رقم 25 الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، 2006 الفقرة 11.

21-كلاخي خالدية، بوبات الطيب، ليلى الحاج واعمر- ضوابط منح الإئتمان في البنوك التجارية (دراسة حالة)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- 2012-2013.

22-لخوري نعيم سبا، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين، 2006.

23- لوندي فهيم، المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية، المجمة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.

24-الليثي، فؤاد محمد، استخدام مدخل القيمة السوقية الجارية لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية للشركات المساهمة، دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر.

25-مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلة أكاديمية فكرية محكمة تصدر عن جامعة غرداية–الجزائر– المجلد 10، العدد 2.

26-محمد الصالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر.

27-محمد داود عثمان " إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره "عمان دار الفكر ناشرون و موزعون ط 1434 – 2013

28- محمد كمال الدين محمد عبد الرحمن، أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية،)الشروق :مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الثاني، يونيو 2008.

29- معراج هواري وحديد ادم ، مدخل الى محاسبة القيمة العادلة ، الجزائر –دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان الطبعة الاولى 2017/1438.

30- منى كامل، صفاء أحمد العاني، دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية 2–بغداد : المؤتمر العربي السنوي العام الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، 17–16أبريل، 2014.

31- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، ط 3 ،مصر 1996.

32- نمر عبد الحميد السليحات، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الإئتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية ، 2011م.

33-الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، لجنة معايير المحاسبة، معايير الحاسبة المالية، ماي ،2007.

2–المراجع باللغة الفرنسية:

1- Aslanertik, Banu, Fair value consideration during the current financial crisis, paper presente Anadolu International Conference in Economics, Eekisehir, turkey, June 2009.

2- Barbut, yosef, Abahoonie, Edward, **Fair_Value Accounting Tax Considerations**, Finacial Executive, Vol 25, Issue 2, 2009.

3- Barth, Marry E. Beaver, William H. and Ladsman, Wayne R, The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting Another View, Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, 2001.

4- Bernan, International Montary Fund, Global financial Stability Report, World Economic and Financial, October 2008.

5- Brett W.Cantrell-john M.McInnis –Christopher G .Yust,(2014) Predicting Credit Losses : Loan Fair Values versus Historical Costs.
6- Gwilliam, David, and Hackson, Richard G.H, Fair value in financial reporting, Problems and pitfalls in practice a case study analysis of the use of fair valuation at Enron, Accounting Forum, Vol 32, Issue, 2008.
7- Herrmann, Don, Saudagaran, Shahrokh, and Thomas, Wayne, The qauality of fair value measures for property, plant, and equipment, Accounting Forum, Vol 30, 2006
8- IFRS AT A Glance IFRS 13, Fair value Measurement laboL, 2014.
9- International Accounting Standard Board, International Financial Reporting Standards–IAS39: "Financial Instruments: Recognition and Measurement", London, United Kingdom, 2008, p 1945, Paragraph 9.
10- King Alfred, **Executive's Guide to Fair Value**: Profiting From the new valuation rules, one Ed, 2008.
11- Langendijk, Henk, Swagerrman, Dirk and Verhoog, Willem, Is Fair Value Fair: Financial Reporting in an International Perspective, 1 ed, England, 2003.
12- Laux Christian, Leuz Christian, The Crisis of Fair Value Accounting-Making Sense of the Recent Debate Accounting, The University of Chicago, Booth School of Business, Journal of Organization and Society, Vol. 34, 2009.
13- Laux, Christian, Leuz, Christian, The crisis of fair value accounting, making sense of the recent debate, Accounting Organization And Society, Vol 34, 2009
14- Paul Jaijairam- Fair Value Accounting vs. Historical Cost Accounting. City University of New York, USA (2013).
15- Rossi, John, Weighing your Financilals, a look at the impact of fair value, Pennsylvania CPA Journal, Vol.80, lssue 1, 2009.
16- The Institute of Chartered Accountants of England and Wales, Accounting Standards, London, 1980-1987.
17- Volha Shamkuts, Fair Value Accounting. University of Iceland, Faculty of Business Administration, Master Thesis (2010).

الملاحق

ملحق رقم (1)

التحليل الإحصائي

التكرارات والنسب المئوية

Frequency Table

العمر

		Frequency التكرار	Percent النسبة	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 25	20	35,1	35,1	35,1
	من 25 الى 34	14	24,6	24,6	59,6
	من 35 الى 44	16	28,1	28,1	87,7
	فأكثر 45	7	12,3	12,3	100,0
	Total	57	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا	6	10,5	10,5	10,5
	ليسانس	30	52,6	52,6	63,2
	ماستر	18	31,6	31,6	94,7
	دراسات عليا	3	5,3	5,3	100,0
	Total	57	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 10 سنوات	24	42,1	42,1	42,1
	من 10 الى19	16	28,1	28,1	70,2

من 20 الى 29 سنة	11	19,3	19,3	89,5
30 سنة فأكثر	6	10,5	10,5	100,0
Total	57	100,0	100,0	

المسمى الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب إئتمان	8	14,0	14,0	14,0
	ضابط إئتمان	28	49,1	49,1	63,2
	مدير إئتمان	6	10,5	10,5	73,7
	مراجع إئتمان	15	26,3	26,3	100,0
	Total	57	100,0	100,0	

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور

Descriptive Statistics			
	N	Mean	Std. Deviation
القسم الثاني 1	57	3,56	,846
القسم الثاني 2	57	3,82	,984
القسم الثاني 3	57	3,61	1,013
القسم الثاني 4	57	3,51	1,002
القسم الثاني 5	57	3,67	1,041
القسم الثاني 6	57	3,60	1,050
القسم الثاني 7	57	3,82	,848
القسم الثاني 8	57	3,75	,872
القسم الثاني 9	57	3,77	,964
القسم الثالث 1	57	4,09	,576
القسم الثالث 2	57	4,09	,662

القسم الثالث 3	57	3,84	,774
القسم الثالث 4	57	3,91	,808
القسم الثالث 5	57	3,67	,913
القسم الثالث 6	57	3,53	,984
القسم الثالث 7	57	3,82	,805
القسم الثالث 8	57	3,58	,999
القسم الثالث 9	57	3,68	,869
القسم الثالث 10	57	3,60	,979
القسم الثالث 11	57	3,79	,818
القسم الثالث 12	57	3,72	,840
القسم الرابع 1	57	3,53	,889
القسم الرابع 2	57	3,51	1,037
القسم الرابع 3	57	3,74	,973
القسم الرابع 4	57	3,44	,926
القسم الرابع 5	57	3,70	1,017
القسم الرابع 6	57	3,30	1,133
القسم الرابع 7	57	3,88	,908
القسم الرابع 8	57	3,72	,861
القسم الرابع 9	57	3,77	,846
Valid N (listwise)	57		

معامل ألفا كرومباخ للقسم الثاني

Scale: ALL VARIABLES

Case ProcessingSummary

		N	%
Case	Valid	57	100,0

s	Excluded[a]	0	,0
	Total	57	100,0

a. Listwise deletion based on all variablesin the procedure.

ReliabilityStatistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
5.98	9

معامل ألفا كرومباخ للقسم الثالث

Scale: ALL VARIABLES

+

Summary Case Processing

		N	%
Cases	Valid	57	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	57	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Statistics Reliability	
Cronbach's Alpha	N of Items
8.98	12

معامل ألفا كرومباخ للقسم الرابع

Scale: ALL VARIABLES

Summary Case Processing

		N	%
Cases	Valid	57	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	57	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

ReliabilityStatistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
8.98	9

معامل ألفا كرومباخ كل المحاور

Scale: ALL VARIABLES

Summary Case Processing

		N	%
Cases	Valid	57	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	57	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

ReliabilityStatistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
5.99	30

R معامل الارتباط

Correlations				
		مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية الجزائرية	مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية	فيما تتمثل المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة
مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية الجزائرية	Pearson Correlation	1	.976**	.982**
	Sig. (1-tailed)		0.00	0.00
	N	57	57	57
مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية	Pearson Correlation	.976**	1	.982**
	Sig. (1-tailed)	0.00		0.00
	N	57	57	57
فيما تتمثل المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية عند دراسة	Pearson Correlation	.982**	.982**	1
	Sig. (1-tailed)	0.00	.000	
	N	57	57	57

القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة				

**. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية، مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية الجزائرية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: فيما تتمثل المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العاد

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,988[a]	,976	,975	,14437

a. Predictors: (Constant), مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية، مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية الجزائرية

b. Dependent Variable: فيما تتمثل المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العاد

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	45,836	2	22,918	1099,613	,000[b]
	Residual	1,125	54	,021		
	Total	46,962	56			

a. Dependent Variable: فيما تتمثل المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العاد

b. Predictors: (Constant), مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية، مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية الجزائرية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	-,383	,106		-3,613
	مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية الجزائرية	,497	,098	,492	5,041
	مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية	,577	,112	,502	5,146

Coefficientsa

Model		Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	,001	-,595	-,170
	مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية الجزائرية	,000	,299	,694

	مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية	,000	,352	,802

a. Dependent Variable: فيما تتمثل المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة

نصفي 1

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	57	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	57	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.988	15

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
1 الثاني القسم	52.72	133.884	.943	.987
2 الثاني القسم	52.42	133.891	.943	.987
3 الثاني القسم	52.63	132.773	.965	.987
4 الثاني القسم	52.74	133.626	.937	.987
5 الثاني القسم	52.58	131.927	.975	.987
6 الثاني القسم	52.65	131.839	.970	.987
7 الثاني القسم	52.42	139.605	.799	.989
9 الثاني القسم	52.47	133.861	.966	.987
8 الثاني القسم	52.49	136.933	.914	.987

نصفي 2

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.993	15

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
الثالث القسم 7	50.95	158.015	.951	.993
الثالث القسم 8	51.19	152.873	.972	.992
الثالث القسم 9	51.09	156.117	.968	.992
الثالث القسم 10	51.18	153.397	.970	.992
الثالث القسم 11	50.98	157.660	.952	.993
الثالث القسم 12	51.05	157.479	.935	.993
الرابع القسم 1	51.25	156.224	.940	.993
الرابع القسم 2	51.26	152.162	.964	.992
الرابع القسم 3	51.04	153.677	.964	.992
الرابع القسم 4	51.33	155.726	.922	.993
الرابع القسم 5	51.07	152.566	.967	.992
الرابع القسم 6	51.47	150.432	.942	.993
الرابع القسم 7	50.89	156.024	.928	.993
الرابع القسم 8	51.05	156.408	.963	.992
الرابع القسم 9	51.00	156.857	.960	.993

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
54.77	177.893	13.338	15

معامل الارتباط

Correlations

		محاسبة اسهام مدى جعل في العادلة القيمة المالية المعلومات قرار لمتخذي ملائمة البنوك الإئتمان منح الجزائرية التجارية	المعوقات تتمثل فيما متخذي تواجه التي الإئتمان منح قرار عند التجارية البنوك المالية القوائم دراسة العاد للقيمة وفقا العدة
في العادلة القيمة محاسبة اسهام مدى لمتخذي ملائمة المالية المعلومات جعل التجارية البنوك الإئتمان منح قرار الجزائرية	Pearson Correlation	1**	.982**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000
	N	57	57
متخذي تواجه التي المعوقات تتمثل فيما عند التجارية البنوك الإئتمان منح قرار للقيمة وفقا العدة المالية القوائم دراسة العاد	Pearson Correlation	.982**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	57	57

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
1 الثاني القسم	-11.512-	56	.000	-1.281-	-1.50-	-1.06-
2 الثاني القسم	-9.017-	56	.000	-1.175-	-1.44-	-.91-
4 الثاني القسم	-11.234-	56	.000	-1.491-	-1.76-	-1.23-
3 الثاني القسم	-10.326-	56	.000	-1.386-	-1.65-	-1.12-
5 الثاني القسم	-9.672-	56	.000	-1.333-	-1.61-	-1.06-
6 الثاني القسم	-10.093-	56	.000	-1.404-	-1.68-	-1.12-
7 الثاني القسم	-10.468-	56	.000	-1.175-	-1.40-	-.95-
8 الثاني القسم	-10.787-	56	.000	-1.246-	-1.48-	-1.01-
9 الثاني القسم	-9.618-	56	.000	-1.228-	-1.48-	-.97-
1 الرابع القسم	-12.522-	56	.000	-1.474-	-1.71-	-1.24-
2 الرابع القسم	-10.855-	56	.000	-1.491-	-1.77-	-1.22-
3 الرابع القسم	-9.798-	56	.000	-1.263-	-1.52-	-1.00-
4 الرابع القسم	-12.728-	56	.000	-1.561-	-1.81-	-1.32-
5 الرابع القسم	-9.637-	56	.000	-1.298-	-1.57-	-1.03-
6 الرابع القسم	-11.336-	56	.000	-1.702-	-2.00-	-1.40-
7 الرابع القسم	-9.339-	56	.000	-1.123-	-1.36-	-.88-

8 الرابع القسم	-11.231-	56	.000	-1.281-	-1.51-	-1.05-
9 الرابع القسم	-10.966-	56	.000	-1.228-	-1.45-	-1.00-

One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
1 الثالث القسم	-11.963-	56	.000	-.912-	-1.07-	-.76-
2 الثالث القسم	-10.400-	56	.000	-.912-	-1.09-	-.74-
3 الثالث القسم	-11.289-	56	.000	-1.158-	-1.36-	-.95-
4 الثالث القسم	-10.163-	56	.000	-1.088-	-1.30-	-.87-
5 الثالث القسم	-11.027-	56	.000	-1.333-	-1.58-	-1.09-
6 الثالث القسم	-11.308-	56	.000	-1.474-	-1.73-	-1.21-
7 الثالث القسم	-11.031-	56	.000	-1.175-	-1.39-	-.96-
8 الثالث القسم	-10.739-	56	.000	-1.421-	-1.69-	-1.16-
9 الثالث القسم	-11.428-	56	.000	-1.316-	-1.55-	-1.09-
10 الثالث القسم	-10.819-	56	.000	-1.404-	-1.66-	-1.14-
11 الثالث القسم	-11.172-	56	.000	-1.211-	-1.43-	-.99-
12 الثالث القسم	-11.512-	56	.000	-1.281-	-1.50-	-1.06-
جعل في العادلة القيمة محاسبة اسهام مدى قرار لمتخذي ملائمة المالية المعلومات الجزائرية التجارية البنوك الإئتمان منح الإفصاح لبنود النسبية الأهمية تأثير مدى	-10.984-	56	.000	-1.31969-	-1.5604-	-1.0790-
في الإئتمان منح قرارات في المحاسبي التجارية البنوك	-11.666-	56	.000	-1.23077-	-1.4421-	-1.0194-
متخذي تواجه التي المعوقات تتمثل فيما عند التجارية البنوك الإئتمان منح قرار العاد للقيمة وفقا العدة المالية القوائم دراسة	-11.378-	56	.000	-1.38012-	-1.6231-	-1.1371-

ملحق رقم (2)

جامعــة غـارداية
كلية العلوم التجارية والإقتصادية / قسم إقتصاد نقدي وبنكي

استبانـــــة

أخي المستجيب...
أختي المستجيبة ....
تحية احترام وتقدير...

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على **دور محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية**، وتعد جزءا من متطلبات الحصول على درجة الماستر اقتصاد نقدي وبنكي من جامعة غارداية.

الرجاء التكرم بالإجابة عن جميع الأسئلة الواردة في هذا الإستبيان بما ترونه مناسبا حيث نعتقد بأنكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات المطلوبة كونكم أهل خبرة وإختصاص.

هذا ونعدكم بالمحافظة على سرية المعلومات وأنها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على البنوك التجارية الجزائرية والباحثين معا، مع خالص الشكر والإمتنان لما بذلتموه من جهد في سبيل إنجاز هذا البحث.

لكم منا فائق الإحترام والتقدير

الباحثين
قرادي معمرو بن زيادي أحمد
طالبين في درجة الماستر إقتصاد نقدي وبنكي

الملاحق

القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء وضع إشارة (×) أمام العبارة الصحيحة

1- العمر:

☐ من 24 إلى 34 سنة ☐ من34 إلى 44 سنة

☐ 44 إلى 54 سنة

2- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريا ☐ ليسانس

☐ ماستـــر ☐ دراسات عليا

3- سنوات الخبرة في العمل المصرفي:

☐ اقل 10 سنوات ☐ 10 إلى 19 سنة

☐ 20 إلى 29 سنة ☐ 30 سنة فأكثر

4- حسب الوظيفة الشخص:

☐ محاسب إئتمان ☐ ضابط إئتمان ☐ مدير إئتمان ☐ مراجع إئتمان

اكتب وظيفية : .....

القسم الثاني : مدى إسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان البنوك التجارية الجزائرية

يرجى وضع إشارة (×) أمام موقفكم على كم من العبارات التالية:

الفقرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
1-مطبق في القوائم المالية بشمولية وفق نصوص معايير التقارير المالية الدولية IFRS					
2- يؤدي إلى جعل البيانات المالية (القوائم) أكثر قدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الإئتمان.					
3- يؤدي إلى زيادة القدرة في ترشيد قرار الموافقة في منح الإئتمان بحكم انعكاس القيمة العادلة المتمثلة للظروف السوقية على طالبين الإئتمان.					
4-يزيد في القدرة التنبئية لمتخذي قرار منح الإئتمان في أقسام التسهيلات ائتمانية في ضوء أخذ التغيرات المستقبلية السوقية على طالبين الإئتمان.					
5-يؤدي إلى زيادة القدرة في التأثير على قرار الموافقة على منح الإئتمان من خلال تصحيح بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة.					
6- يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات من خلال البيانات التي تعبر عن القيمة العادلة.					
7-يجعل البيانات المالية متوفرة بالوقت المناسب بالنسبة لأصحاب قرار منح الإئتمان وتعكس ماهو موجود في ذلك الوقت.					
8- يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للمقارنة لعدة فترات مالية.					
9- يجعل البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل أقسام التسهيلات الإئتمانية.					

القسم الثالث: مدى تأثير الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية

الفقرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
10- يؤدي الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها.					
11- عرض رأس المال ومكوناته.					
12- يؤدي الإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام بالقوائم المالية وإظهار الأرقام المقارنة.					
13-عرض تكاليف التمويل.					
14-عرض المخصصات والاحتياطيات والرسوم الإضافية الأخرى.					
15- يؤدي الإفصاح عن الأوراق المالية وقيمتها المصرفية وخصمها لدى البنوك.					
16- الافصاح عن النقدية في الصندوق ولدى البنوك وعرض الذمم المدينة ومخصصاتها.					
17- الافصاح عن الموجودات والاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الأخرى ومخصصات اهلاكها وعرض المخزون بتفاصيله.					
18- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.					
19- الإفصاح عن سياسة الإهتلاك المتبعة.					
20- الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية أو التكلفة الإسبدالية أو القيمة العادلة).					
21-الافصاح عن عرض القروض و الذمم الدائنة البنكية المضمونة منفصلة عن غير المضمونة.					

القسم الرابع : فيما تتمثل المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الإئتمان البنوك التجارية عند دراسة القوائم المالية العدة وفقا للقيمة العادلة.

الفقرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
22-يؤدي وجود العديد من مداخل ومستويات القياس للقيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.					
23- تفتقر البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي وتسمح بإمكانية التلاعب في الحسابات.					
24- يؤدي عدم وجود أنظمة وإرشادات مهنية تلزم باستخدام القيمة العادلة التوقف عن استخدام التكلفة التاريخية .					
25- يؤدي وجود العديد من المعالجات المتعلقة بالتحوط عن القيمة العادلة إلى الكثير من اللبس و الغموض في التطبيق العملي.					
26-يؤدي اختلاف الطبيعة المختصة للأصول وعدم القدرة على اعتماد رأي المقيمين لهذه الأصول كونها نادرا ما تباع					
27-تساهم محاسبة القيمة العادلة في تضخيم رقم الأرباح المحاسبي في غالبية الأحوال.					
28-عدم توفر أسواق لبعض بنود القوائم المالية التي يتم فيها قياس القيمة العادلة لهذه البنود.					
29-عدم توفر شروط الأسواق النشطة التي يمكن فيها القياس الدقيق للقيمة العادلة لبنود القوائم المالية.					
30-عدم وضوح قواعد ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.					